

# الجمعية العامة

## الدورة الحادية والخمسون



### الجلسة العامة ٨٤

الجمعة، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٨٠.

البند ١٦١ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

مشروع القرار (A/51/L.53)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة  
لممثل البرتغال كي يقوم بعرض مشروع القرار  
A/51/L.53.

السيد جيرونيمو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن  
الانكليزية): يشرفني بوصفي ممثلاً لرئاسة مجلس  
المنظمة الدولية للهجرة أن أقوم بعرض مشروع القرار  
A/51/L.53 في إطار البند ١٦١ من جدول الأعمال،  
المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية  
للهجرة".

لا شك أن مسألة الهجرة الدولية مسألة هامة وأنه  
كان لها دور هام في المجتمع عن طريق المساعدة في  
إقامة صلات اقتصادية واجتماعية وثقافية بين  
الشعوب والدول. ويواجه العالم اليوم مسائل رئيسية

تتعلق بالهجرة. هناك تغييرات أساسية أثرت على  
بلدان عديدة في مناطق مختلفة. فبينما يوجد نمو  
اقتصادي في بعض أنحاء من العالم النامي، لا تزال  
الحاجة ماسة إلى التنمية في أنحاء أخرى. والصراعات  
الداخلية التي نشأت في بعض المناطق، ومسألة البطالة،  
وانتشار التدهور البيئي الذي يحمل الشعوب على  
الارتحال بحثاً عن أمكنة لكفالة بقائها ما هي إلا أمثلة  
قليلة على ما نقول. وثمة حاجة إلى وضع استراتيجيات  
تتصدى للمشاكل الراهنة وأسبابها من خلال التزام دولي  
بالبحث عن حلول عملية وإنسانية.

إنني متأكد أنه من خلال اتفاق التعاون الذي وقّع  
يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بين الأمم المتحدة  
والمنظمة الدولية للهجرة، قامت روابط أقوى سوف  
تستجيب لهذه التحديات، عن طريق مساعدة الدول  
والأفراد على حل مشاكل الهجرة من خلال الهجرة  
الإنسانية والهجرة من أجل التنمية، وإقامة برامج  
للتعاون التقني، الأمر الذي يؤدي إلى إجراء  
مناقشات تتعلق بالبحوث والمعلومات بشأن هذه  
المسائل الهامة.

ومشروع القرار الذي نأمل في اعتماده بتوافق  
الأراء ذو طبيعة إجرائية. ونحن نتطلع إلى مواصلة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لا من عدم الاهتمام الكافي بالتصدي للأسباب الجذرية للهجرة فحسب، وإنما أيضا من الحمائية الأنايية التي

المناقشة بشأن هذا البند في سياق التقرير الذي سوف يقدم إلى اللجنة الثانية في العام المقبل.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية العامة بأن الدول الأعضاء التالية أسماؤها تشارك في تقديم مشروع القرار: الاتحاد الروسي، اسبانيا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، السويد، شيلي، كندا، لختنشتاين، لكسمبرغ، الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد كمال (باكستان)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن تاريخ العالم هو إلى حد بعيد تاريخ الهجرة البشرية. ولقد قطع الجنس البشري، انطلاقا من بداياته الأصلية في مكان ما في شرق أفريقيا، مسافات وقارات شاسعة ليصل إلى أبعد الأماكن الجغرافية. وفي ذلك السياق، لا ينكر إلا مكابر أن كل واحد منا مهاجر بذاته. وخلال هذه المسيرة الطويلة للهجرة البشرية، سكن الناس القارات، واستخدمت أفضل موارد الفكر البشري لتحقيق أقصى فائدة مما أتاحتها الطبيعة للجنس البشري من خيارات. وكذلك، ولدت الهجرة قوة الدفع الضرورية لتبادل الأفكار والتكنولوجيات، وللتنمية الاقتصادية والفكرية.

وعلى العموم، فإن ما يدفع إلى الهجرة هو رغبة الفرد في البحث عن حياة أفضل بقدر أكبر من الكرامة والأمن ومستلزمات العيش اللائق. ومع ذلك، مرت الهجرة الدولية مؤخرا بتجارب خطيرة نتيجة نمو الأمم - الدول والعقبات الحمائية التي ولدها. ولقد بنيت الجدران وحفرت الخنادق حول أماكن تواجدنا وقام أولئك الذين سبقونا باستعمال معظم طاقتهم في منع الآخرين من المشاركة في التمتع بثمار الطبيعة والفرص المتاحة لهم.

إن أفراد الشعوب لا يتركون أماكنهم وديارهم ما لم يضطروا لذلك أو ما لم يجبروا على ذلك. والإسلام يعترف بالتضحية التي هي أكثر التضحيات الأساسية والأليمة الملازمة لهجرة شخص ما من داره. وفي الواقع، فإن التقويم الإسلامي الذي يسمى بالتقويم الهجري، يسجل إحدى أهم الهجرات في التاريخ من مكة إلى المدينة. وبسبب الأهمية التي نعلقها على الموضوع وعلى معالجته معالجة صحيحة، فإننا نشعر بالقلق،

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/51/L.53 يقصّر عن تلبية توقعاتنا، لكننا قررنا أن نقبله بشكله الحاضر حتى تظل عملية التعاون بين المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة تحظى بتأييد الدول الأعضاء. وثمة عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما الدول المرسلة، كانت تفضل نصاً أقوى بكثير يتضمن المجموعة الكاملة للمسائل الموضوعية المتعلقة بالهجرة.

وأخيراً، يجب أن نعزز جهودنا من أجل عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالهجرة والتنمية على الصعيد الدولي، حسبما دعي إليه واتفق عليه سابقاً، حتى يتمكن من التصدي على نحو فعال لمشاكل الهجرة العالمية بطريقة شاملة ومسؤولة.

**السيد مابيلنغان (الفلبين)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن أحد أهداف الأمم المتحدة هو تحقيق تعاون دولي في معالجة القضايا الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإنسانية. وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف، يعمل جميع أعضاء الأمم المتحدة ليس فحسب مع بعضهم بعضاً بل يقيمون أيضاً مشاركات قوية وفعالة مع منظمات إقليمية ودون إقليمية ودولية، حكومية أو غير حكومية. ومن ضمن هؤلاء الشركاء المنظمة الدولية للهجرة. ولا شك أن ولاية المنظمة الدولية للهجرة تعتبر داعمة لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

وعن طريق أنشطتها في ميدان الهجرة، تسهم المنظمة إسهاماً هاماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية وكرامة وقيمة الإنسان الفرد، دون تمييز من أي نوع مثل العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو أي مركز آخر. وهي تعمل مع شركائها في المجتمع الدولي لتلبية تحديات الهجرة، وتعزيز الفهم لقضايا الهجرة، وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة وتحقيق الاحترام لكرامة المهاجرين الإنسانية ورفاههم.

إن الهجرة ظاهرة عالمية. وتقارير الأمم المتحدة قد أعادت التأكيد على أن الهجرة الدولية يجري الاعتراف على نطاق واسع بأنها جزء أساسي من

تتعرض لها هذه القوة الدافعة البشرية الأساسية في عالم اليوم. إننا نعيش في قرية عالمية، حيث تترايط فيها الأقدار، وتتخطى المشاكل والحلول الحدود، وحيث تساعدنا الاختلافات في الثقافات والتقاليد على إثراء بعضنا بعضاً من خلال الاتصالات التي نجريها فيما بيننا. فنحن ننخرط في التجارة بعضنا مع بعض، ويتعلم بعضنا من بعض وبذلك نزداد قوة.

واليوم، يوجد ما يزيد على ١٣٠ مليون مهاجر، وهو رقم يتضمن جميع الفئات التالية: المهاجرون الذين يملكون وثائق هجرة، والمهاجرون الذين لا يملكون وثائق هجرة، والعمال المهاجرون والأشخاص الذين يسعون إلى اللجوء السياسي. وفي حين تبذل بعض الجهود الرامية إلى تعزيز احترام حقوق المهاجرين، فإن التمييز ضدهم منتشر في بلدان عديدة: فهم لا ينظر إليهم باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية فحسب، بل وكثيراً ما يتعرضون للاستغلال من قبل عديمي الضمير. والقوانين التنظيمية في الدول المتلقية لا تتوجه نحو توفير الحماية الكاملة للمهاجرين. ولقد شهدنا في الماضي القريب إحياء مؤلماً للعنصرية، وكره الأجانب، وعدم التسامح الديني. ولا تحظى معتقدات المهاجرين بالاحترام، ويفرض على هؤلاء المهاجرين من الأقليات الدينية نظام لباس بطريقة تعسفية.

لقد كان منح الجمعية العامة مركز المراقب للمنظمة الدولية للهجرة في عام ١٩٩٢ خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب أن نكشف التعاون والاتصال بين أمانتي المنظمين بغية كفاءة الفعالية للأعمال التكاملية التي تقومون بها. وفي هذا الصدد، من الضروري اعتماد نهج على نطاق المنظمات جميعاً حتى نضمن احترام حقوق المهاجرين وإبقاء التركيز على مسائل الهجرة.

لهذا السبب، تلتزم باكستان بتقديم دعمها إلى المنظمة الدولية للهجرة في الجهود التي تبذلها من أجل تركيز الانتباه على الأهمية الحاسمة لمسائل الهجرة. ونحن نؤيد استراتيجية تلك الجهود وتركيزها الأولي على الاتجار المتعلق بالهجرة، بما في ذلك منع الاتجار بها ولتبادل المعلومات عنها ووضع الحلول لضحاياها. ونحن نؤيد عمل المنظمة الدولية للهجرة في المساعدة على العودة الطوعية للمهاجرين.

وكما كان الحال في عام ١٩٥١، لا تزال البرامج التنفيذية، مثل المساعدة في إعادة التوطين، هي جوهر أنشطة المنظمة الدولية للهجرة. بيد أن مشاركتنا المتكررة في حالات الطوارئ الإنسانية، بما يتبعها من تحركات كبيرة للناس، هي المجال الذي نما فيه بشكل وثيق للغاية تعاوننا مع الأمم المتحدة في سنواتها الأخيرة. وهنا فإن الدور التنسيقي لإدارة الشؤون الإنسانية يوفر لنا قيادة، كما يتيح لنا المساهمة بخبرة المنظمة في حالات الطوارئ المعقدة. ويعمل موظفو المنظمة الدولية للهجرة وموظفو الأمم المتحدة جنباً إلى جنب في العديد من البلدان والمناطق في أنحاء العالم، مثل أفغانستان وأنغولا ومنطقة البحيرات الكبرى. وأحياناً نقوم بعمليات إنسانية بمبادرة ذاتية منا كما حدث في عام ١٩٩٥ عندما بدأت المنظمة الدولية للهجرة، بعد مشاورات مع السلطات الروسية، بإجلاء المدنيين المعرضين للخطر في الشيشان، ولم تكن الأمم المتحدة وقتها قد اتخذت قرارها بالعمل داخل الشيشان.

وفي حالات ما بعد انتهاء الأزمات فإن عودة السكان المدنيين المشردين والجنود المسرحين وعائلاتهم وإعادة إدماجهم أصبحنا ميداناً من الميادين التي تسهم المنظمة بها في عمليات الإنعاش والتنمية في بلدان مثل هايتي وموزامبيق وأنغولا.

وبشكل متزايد، يجري تطبيق برامج إعادة الرعايا المؤهلين للبلدان النامية بغية تعزيز قاعدة الموارد البشرية الأصلية للمجتمعات التي بدأت تخرج من الأزمة.

وعلى الرغم من الاختلافات بين كل هذه البرامج، فإن القاسم المشترك الذي يجمعها هو إعادة تأكيد الدور والالتزام الأساسيين للمنظمة في تقديم الخدمات في ظل ظروف الهجرة المتنوعة ابتداءً من حالات الطوارئ إلى مشاريع الهجرة المخططة والمنظمة.

وعلى سبيل المثال، فإن المنظمة الدولية للهجرة، استناداً إلى توافق الآراء في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، قامت باستنباط استجابات محددة للعديد من حالات الهجرة التي تم تحديدها في الفصل العاشر من برنامج عمل

عملية التنمية. وبأنها ليست حتى ظاهرة جديدة. فالكثير من بلدان العالم قد نمت وازدهرت بسبب تحركات الهجرة، سواء باعتبارها دولاً موفدة أو متلقية. وبمرور الوقت تتغير الأدوار فالبلد الذي كان موفداً بالأمس قد يصبح متلقياً اليوم، لكن المنافع تبقى.

والجوانب العديدة للهجرة تندرج تحت الفئات الأربع الواسعة لبرنامج أنشطة منظمة الهجرة الدولية وهي الهجرة الإنسانية، والهجرة من أجل التنمية، والتعاون التقني، والمناقشات والأبحاث والمعلومات بشأن موضوع الهجرة. ومختلف الأنشطة التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة في إطار كل برنامج تدعم وتكمل الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في نفس المجالات أو المجالات ذات الصلة.

وترى الفلبين أن هناك ضرورة للتعاون والمشاركة القويين المستمرين بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بعد ظهر اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أعطي الكلمة الآن للمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، السيد جيمس ن. بورسيل، الابن.

السيد بورسيل (المنظمة الدولية للهجرة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ظل قيادتكم الدينامية، سيدي الرئيس، يسرني أيما سرور أن أخطب هذه الدورة للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة" وأرى أن النظر في هذا البند يعد خطوة هامة أخرى في التطور الإيجابي لعلاقات العمل بين المنظمتين، وخاصة على مدى السنوات الخمس الماضية.

لقد كان الدافع وراء إنشاء المنظمة الدولية للهجرة قبل ٤٥ سنة هو مساعدة الحكومات والأفراد في مواجهة التحديات التنفيذية للهجرة. وما كان يبدو في ذلك الوقت قضية يشارك فيها عدد محدود من البلدان المرسلة والمتلقية قد أصبح الآن قضية عالمية ذات أبعاد رئيسية: وهي الهجرة الدولية.

الإبداعية العملية الفعالة من حيث التكاليف، المطلوبة لمواجهة قضايا الهجرة المعاصرة. ويسرنا أنه منذ حصول المنظمة الدولية للهجرة على مركز المراقب في الجمعية العامة في عام ١٩٩٢، اتسعت كثيرا فرص إرساء أساس رسمي لهذا التعاون.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، وهو الموضوع الذي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم، سيستفيد من اتفاق التعاون الذي وقعه الأمين العام ووقعته شخصيا في حزيران/يونيه من هذا العام. كما أنه سيستفيد من الاتفاقات التشغيلية التي أبرمناها هذا الأسبوع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك من الاتفاقات التي نتفاوض عليها أيضا مع الجهات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وترمي جميع هذه التدابير الرسمية إلى توسيع نطاق تعاوننا اليومي مع منظومة الأمم المتحدة وتنظيمه، ولا سيما في الموقع، على الصعيد الميداني.

إن التطور الإيجابي للتعاون بين المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة يسر أيضا القيام بأشكال جديدة من العمل الدولي المتضافر، مثل تشكيل الأمانة المشتركة لمؤتمر رابطة الدول المستقلة المعني باللاجئين والمهاجرين، الذي عقد في جنيف في شهر أيار/مايو الماضي. فقد عملت منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معا على مدى سنتين قبل انعقاد المؤتمر لوضع نهج عملي إزاء الوضع المعقد للمهاجرين واللاجئين. ومن الجدير بالذكر أن إحدى نتائج المؤتمر تمثلت في وضع استراتيجية تشغيلية مشتركة بين منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر رابطة الدول المستقلة. وقد لاقت هذه الاستراتيجية التقدير والثناء من قبل البلدان الـ ٢٧ التي شاركت في المؤتمر. ولا شك في أن ذلك يشكل سابقة جيدة للمستقبل.

ومن الأمثلة الأخرى على عملنا مع منظومة الأمم المتحدة مشاركتنا في الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية، والدور الذي نضطلع به في الإعداد للدورة المقبلة للجنة السكان والتنمية، مع التركيز بصورة خاصة

المؤتمر. وتقوم هذه الاستجابات على افتراضات أساسية ثلاثة هي: أولا، أن الهجرة المنظمة والمخططة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وثانيا، أن القدرة على إدارة الهجرة الدولية في الأمد الطويل تعتمد على جعل خيار البقاء في البلد الأصلي هو خيار ناجح بالنسبة لجميع الناس؛ ثالثا، أن أي عمل منعزل سواء من جانب دولة أو مجموعة لا يمكن أن يعالج تلك الظاهرة التي تعتبر اليوم ظاهرة عالمية معالجة فعالة في ظل عالم مترابط.

إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان معلما هاما في مجال الهجرة من حيث أنه اعترف بالجوانب البناءة للهجرة وكذلك بجوانبها المزعزعة للاستقرار التي يزداد تسليط الضوء عليها. كما عمق الإدراك باستصواب العمل من أجل وضع نهج شاملة للهجرة الدولية في إطار تعاوني. وعلاوة على ذلك، فإنه مما يثلج صدورنا أن العمل قد بدأ - وإن كان محدودا - من أجل تحقيق هذا الهدف، عن طريق تضافر الجهود.

وفي تخطيطنا وعملنا، ينبغي أن نضع نصب أعيننا دائما الجانب الإنساني للهجرة. إن الاتصال الشخصي بالمهاجرين ومعرفة الحياة التي يعيشونها هي الشغل اليومي الشاغل للمنظمة. ولهذا الالتزام مقتضياته الأخلاقية أيضا حيث يمتد إلى توجيه الانتباه إلى المعاملة التي يلقاها المهاجرون كمجموعة. وفي مواجهة اتجاهات كراهية الأجانب التي نشهدها جميعا، لا يمكن للمنظمة أن تظل مكتوفة الأيدي. لذلك فإننا نواصل العمل مع الشركاء الحكوميين والحكوميين الدوليين وغير الحكوميين من أجل تشجيع تفهم المهاجرين باعتبارهم آدميين، ومحاربة النظرة المفرطة التبسيط للمهاجرين باعتبارهم صنوا للجريمة والانحراف والبطالة والعجز والمرض، وباختصار معارضة استخدام المهاجرين كمشجب نعلق عليه علل المجتمع.

وبالنسبة لمنظمة حكومية دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، تعمل في مجال ذي روابط واضحة بقضايا يتناولها عدد من منظمات وأجهزة الأمم المتحدة، فإن التبادل المنتظم والموقوت للأفكار وعلاقات العمل الوثيقة مع شركائنا تشجع المبادرات

على الروابط بين الهجرة والتنمية بوصفه موضوع الدورة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أيرلندا ليعرض مشروع القرار A/51/L.44.

السيد مير في (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/51/L.44، المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام"، بالنيابة عن البلدان الـ ٥٨ المذكورة في مشروع القرار. وقد انضمت أنغولا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والرأس الأخضر وغواتيمالا وكازاخستان وكمبوديا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار هذا.

وأود، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أن أشكر جميع الوفود التي أيدت مشروع القرار وأسهمت بشكل بناء في إعداده. وقد أتاحت لنا الفرصة من قبل لشرح نهجنا العام بشيء من التفصيل خلال مناقشة هذا البند قبل أسبوعين.

وبالتالي، اسمحوا لي في هذه المناسبة أن أشرح بإيجاز العناصر الرئيسية لمشروع القرار المعروض علينا.

تؤكد الفقرات التمهيديّة من جديد قلق الجمعية العامة البالغ إزاء المشكلة الإنسانية الجسيمة الناجمة عن استمرار وجود الألغام وما ينجم عن ذلك من آثار على الضحايا وبخاصة الأطفال.

وتلاحظ فقرة الديباجة الخامسة المقررات التي اتخذت في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج عدد من الأحكام ذات الأهمية بالنسبة لعمليات إزالة الألغام في البروتوكول المعدل، وأهمها اشتراط إمكانية الكشف عن الألغام.

وتشير الفقرة السادسة إلى اعتماد إعلان أوتاوا "نحو حظر عالمي للألغام المضادة للأفراد" الصادر عن مؤتمر أوتاوا، وتحيط علما بعرض حكومة بلجيكا استضافة مؤتمر للمتابعة في العام المقبل.

وبالنسبة لمسائل الهجرة، سيتعين على المجتمع الدولي أن يتناول في المستقبل مختلف فئات الأشخاص الموزعة عبر طيف الهجرة - بدءاً من اللاجئين وانتهاء بالمهاجرين الدائمين، عبر جميع التدرجات فيما بينهما. وينبغي أن يستهدف التعاون المتعدد الأطراف الفعال تعزيز العمل الجماعي فيما بين المنظمات المشاركة، الذي يتمثل في تسليم الدفعة من دون أنانية في اللحظة المؤاتية لأفراد الفريق المعني بصورة مباشرة في المرحلة التالية من العملية، وذلك بروح من التكامل والمعاملة بالمثل. إن هذا الهدف الصعب والضروري في آن واحد هو الذي ستدفع به الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة اليوم إلى الأمام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.53.

وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار هذا انضم إلى قائمة المشاركين في تقديمه: اليابان وهولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.53.

اعتمد مشروع القرار A/51/L.53 (القرار ١٤٨/٥١)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦١ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام (A/51/540)

مشروع القرار (A/51/L.44)

لإزالة الألغام، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء برامج شاملة لإزالة الألغام.

ويطلب مشروع القرار إلى الدول الأعضاء مرة أخرى توفير المعلومات والمساعدة التقنية والمادية للبلدان المنكوبة بالألغام. ويشير أيضا إلى توفير المساعدة التكنولوجية وتعزيز البحث والتنمية العلميين للتقنيات ذات الأبعاد الإنسانية فيما يتعلق بإزالة الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم الأنشطة الجارية للترويج للتكنولوجيا الملائمة، وكذلك المعايير الدولية للتنفيذ والسلامة فيما يتصل بالأنشطة الإنسانية لإزالة الألغام، بما في ذلك المتابعة المبكرة للمؤتمر الدولي المعني بتكنولوجيا إزالة الألغام.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن أمل جميع المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا في أن ينال تأييدا واسعا وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا ليتحدث في نقطة نظامية.

السيد ريشتيياك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود أوكرانيا أيضا الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/51/L.44.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.44.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.44؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.44 (القرار ١٤٩/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح مواقفهم من القرار المتخذ توا.

السيدة وانغ شياولين (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد انضم وفد الصين توا إلى توافق الآراء

ويرحب مشروع القرار في الفقرة السابعة من الديباجة بعرض حكومة اليابان باستضافة مؤتمر في آذار/مارس المقبل بغية تعزيز الدعم الدولي لأعمال الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام البرية.

وتؤكد الفقرتان الثامنة والتاسعة من الديباجة على أهمية تسجيل مواقع الألغام، وفقا للقانون الدولي، لكي يتسنى استخدام السجلات عقب انتهاء الصراع في عملية إزالة الألغام بصورة مأمونة واقتصادية. وتؤكدان أيضا على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي ومسؤوليته في هذا الصدد، ولا سيما الدول المشتركة في بث الألغام.

وتعرب الفقرتان الثانية عشرة والثالثة عشرة عن القلق إزاء التوفر المحدود للمعدات المأمونة والفعالة من حيث التكلفة التي تستخدم في اكتشاف وإزالة الألغام، وعدم التنسيق على الصعيد العالمي في ميدان تطوير تكنولوجيا إزالة الألغام. وتعربان أيضا عن الارتياح إزاء نتائج المؤتمر الذي نظمته حكومة الدانمرك، وبخاصة فيما يتعلق بالمعايير الدولية المتصلة بالعمليات الإنسانية لإزالة الألغام.

وتشيد الديباجة بدور الأمم المتحدة في أنشطة إزالة الألغام والدور الذي تؤديه الحكومات المانحة والمستفيدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية في تنسيق جهودها، وكذلك بالعمل الذي تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية.

ويعرب مشروع القرار في جزء المنطوق عن التقدير للأمين العام لتقريره الشامل (A/51/540) ولجميع الذين أسهموا في الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام، ويدعو إلى المزيد من الإسهامات في الصندوق. ويؤكد على أهمية تنمية القدرات الوطنية في مجال إزالة الألغام، وتعزيز الوعي بالألغام البرية وخاصة فيما بين الأطفال، وأهمية المساعدة الدولية بالنسبة لإعادة تأهيل الألغام البرية. ويرحب مرة أخرى بالدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية بوصفها مركز التنسيق في الأمم المتحدة المعني بالمسائل المتعلقة بالعمليات الإنسانية

العالم، ويدرك الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها. ونحن نوافق عموماً على مضمون القرار المتخذ للتو بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام.

لهذا السبب شارك بلدي بنشاط في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونحن نرحب بنتائج المؤتمر، بما فيها اعتماد البروتوكول المعدل الثاني المتعلق بالألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة المتفجرة الأخرى، ونرى أن الجهود المبذولة للنهوض بإزالة الألغام تمثل بلا شك خطوة هامة إلى الأمام. وقد صدق بلدي على الاتفاقية في عام ١٩٨٧، ونعتقد أن الأولوية الآن ينبغي إيلاؤها لتحقيق عالمية الاتفاقية. فهذا من شأنه أن يساعد على بلوغ مقاصد القرار ١٤٩/٥١.

ويؤكد القرار على ضرورة تعبئة الموارد اللازمة لتغطية التكاليف الباهظة لإزالة الألغام. ونحن نشدد هنا على ضرورة تعزيز التعاون التقني في هذا الميدان على أوسع نطاق ممكن، لتطوير تقنيات مأمونة ومقتصدة للكشف عن الألغام وإزالتها، وتيسير وصول هذه التكنولوجيات إلى من يحتاجون إليها، وذلك بغية تنمية التعاون الدولي لتحقيق معاناة ضحايا الاستعمال غير المسؤول والعشوائي لهذه الألغام، الذين يتعين تأهيلهم وإعادة ادماجهم بالكامل في المجتمع. وأود أن أؤكد من جديد أن بلدنا مستعد لأن يساهم بخبرته في الجهود المبذولة لتنفيذ البرامج الدولية لعلاج وتأهيل ضحايا الألغام.

وفي موضع آخر من مشروع القرار ترد إشارة إلى المؤتمر المعقود في أوتاوا، كندا، حول موضوع "نحو حظر عالمي للألغام المضادة للأفراد"، والذي تعهد المشاركون فيه بالالتزام بإبرام اتفاق دولي ملزم قانوناً لحظر الألغام المضادة للأفراد بأسرع ما يمكن. ويود وفد بلدي أن يعيد التأكيد مرة أخرى على رغبته العميقة في دعم أية مبادرات دولية يمكن أن تساعد بحق على إيجاد حلول فعالة للمشاكل الإنسانية الناجمة عن الاستعمال غير المسؤول والعشوائي للألغام البرية، وتحمي، في الوقت ذاته، المصالح الأمنية الوطنية المشروعة للدول التي تقصر استخدام هذا النوع من

بشأن مشروع القرار A/51/L.44، المتعلق بتقديم المساعدة في إزالة الألغام. وذلك أن الصين تؤيد الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي لتفادي القتل العشوائي للمدنيين الأبرياء. ففي البلدان التي تواجه مهمة التعمير بعد انتهاء الصراع تشكل الألغام خطراً حقيقياً للسكان المدنيين. ونحن نقدر وندعم الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتحسين قدرة هذه البلدان على إزالة الألغام، وزيادة وعي الجماهير بها.

إن الصين تقدم المساعدة للبلدان المعنية بإزالة الألغام، في حدود إمكانياتها، وستواصل تقديم المساعدة في المستقبل. ولكننا نعتقد، في الوقت ذاته، أنه بغية حل مشكلة الألغام يجب إيجاد توازن بين الشواغل الإنسانية من جهة والاحتياجات العسكرية المشروعة للدول ذات السيادة من أجل الدفاع عن النفس من جهة أخرى. والألغام تعد وسيلة عسكرية مشروعة للدفاع عن النفس بالنسبة للبلدان التي لها حدود برية طويلة، ولا سيما البلدان النامية التي لا تملك أسلحة دفاعية متطورة ولا تكنولوجيا عسكرية متقدمة. وحتى نهتدي إلى بديل عسكري فعال، وإلى أن يصبح في الإمكان تنفيذ هذا البديل، لا بد من ضمان عدم انتهاك حقنا في الأمن الوطني عند النظر في تدابير لتحديد الأسلحة تستهدف حظر إساءة استخدام الألغام.

والبروتوكول المعدل في الاتفاقية المتعلقة باستعمال أسلحة تقليدية معينة يتضمن أحكاماً تقيد استخدام الألغام. وأولويتنا الأساسية الآن هي تحقيق الانضمام العالمي إلى هذا البروتوكول والامتثال له. وإلى أن يتسنى ذلك، يؤيد وفد بلدي الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي في مجال إزالة الألغام، بتنسيق من الأمم المتحدة، حتى يتمكن الناس من بدء عملية التعمير بأسرع ما يمكن في المناطق التي مزقتها الحروب، ومن أن يعيشوا سعداء في ظل ظروف طبيعية.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشترك وفد كوبا في حل كل الشواغل الإنسانية المتعلقة بالاستخدام غير المسؤول والعشوائي للألغام والأجهزة المتفجرة في أي مكان في



بجزئيه، المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها" و "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين". وتشارك في تقديم مشروع القرار الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، اسبانيا، أفغانستان، ألمانيا، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، البرتغال، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، طاجيكستان، فرنسا، فنلندا، قيرغيزستان، كازاخستان، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، الشمالية، النرويج، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان. وبما أن مشروع القرار لن يعتمد اليوم، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى الاشتراك مع هذه المجموعة الكبيرة من الدول في تقديمه.

ومن دواعي الشرف لألمانيا، أنه أمكننا في الدورتين التاسعة والأربعين والخمسين للجمعية العامة، أن نشارك في إعداد مشروع القرار هذا مع مجموعة من البلدان المعنية. ونحن نشكر أيضا شركاءنا في الاتحاد الأوروبي ووفودا أخرى، مثل وفد الهند لاهتمامهم البناء للغاية بعملنا. وألمانيا تؤيد تأييدا تاما أيضا ما سيقوله ممثل أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بومانيس (لاتفيا).

إن بلدي يحظى بتاريخ طويل من الصداقة والعلاقات الوثيقة مع شعب أفغانستان. ولذلك فإننا نشعر بقلق عميق بسبب المواجهة العسكرية الجارية، ويحزننا العبء البالغ الثقل الذي تلقاه على السكان المدنيين. ومما يثير قلقنا أيضا التمييز القائم ضد النساء والبنات وكذلك سائر انتهاكات حقوق الإنسان. إن الحرب التي يبدو أن لا نهاية لها في أفغانستان والقتال المتزايد الذي شهده البلد طوال الأشهر القليلة الماضية، يبرزان مرة أخرى ضرورة إيجاد حل لهذا

الأسلحة على الأغراض الدفاعية البحتة، مع الامتثال لجميع الأحكام الدولية المنطبقة على هذه الأسلحة.

وأخيرا، نود أن نسجل أننا شاركنا في توافق الآراء بشأن هذا القرار على أساس أن أية عملية تفاوضية تجرى في المستقبل القريب لا بد من أن تكفل وجود التوازن المطلوب والضروري بين الشواغل الإنسانية والمصالح الأمنية المشروعة للدول المعنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢١ (تابع) والبند ٢٩ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الوثيقة التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ج) المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

تقرير الأمين العام (A/51/704)

مشروع القرار (A/51/L.49)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام (A/51/698)

مشروع القرار (A/51/L.49)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا ليعرض مشروع القرار A/51/L.49.

السيد إيتيل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر ألمانيا أن تعرض مشروع القرار A/51/L.49

على تسوية سلمية وعلى تنفيذها، وأن تساعد السكان المدنيين الذين لا يزالون يعانون بشكل مروع في ظل سبعة عشر عاما من الحرب. ومشروع القرار الذي تعرضه ألمانيا اليوم يمكن أن يكون إطارا لذلك النهج. إنه يوفر مبادئ توجيهية للمجتمع الدولي وللأطراف الأفغانية. وهو يشتمل على مجموعة من المبادئ للتسوية السلمية. كما يوفر أداة، هي بعثة الأمم المتحدة الخاصة، لتسهيل التفاوض وتنفيذ أية تسوية بواسطة الأطراف الأفغانية.

ونحن نأمل أن يحظى مشروع القرار هذا بالتأييد القوي. والجمعية العامة، إذ تعطي ذلك التأييد، تبث رسالة قوية إلى أفغانستان - رسالة بأن البلد وشعبه لن يُنسى وأن المجتمع الدولي لن يتخلى عن جهوده لإقناع قادة الأطراف الأفغانية بنبذ منطق الحرب القاتل وبدء السير على طريق السلام.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة زادت إيماننا بالحاجة إلى القيام بسرعة بعمل منسّق لبدء عملية السلام من جديد في أفغانستان. إن الصراع الدائر بين الفصائل في أفغانستان يتخذ ملامح جديدة تتصل أولا وقبل كل شيء بتصعيده إلى صراع عرقي. ومن الواضح أن تطور الصراع في ذلك الاتجاه يهدد بتقسيم أفغانستان ويهدد استقرار المنطقة.

إن الأعمال العدائية في أفغانستان تتخذ أشكالا متزايدة العنف، تصاحبها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان - وأولاها الحق في الحياة. وقد أصيب العالم بالصدمة إزاء التشريعات التي تشبه تشريعات القرون الوسطى التي صدرت مؤخرا في أفغانستان. وقتل رئيس الجمهورية السابق نجيب الله أوضاع مثل على ذلك. إن حقوق الإنسان تُنتهك في كثير من الأحيان في المناطق التي يسيطر عليها طالبان. والمرأة، بشكل خاص، تعاني وتُحرم من الحقوق التي تُمنح لها في جميع أنحاء العالم. والعديد من الأراذل لا يمكنهم العمل لإعالة أسرهم. والبنات يُحرمن من الحق في التعليم. وتبثت الشباب بالقوة في التنظيمات العسكرية سببت هرب الآلاف من الأفراد.

الصراع على طاولة المفاوضات وليس في ميدان المعركة.

وتعتقد ألمانيا اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور مركزي في جميع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار في أفغانستان. ونحن نطلب من جميع الدول، وبشكل خاص دول المنطقة وسائر الدول المعنية، أن تضع ثقلها الكامل وراء النهج المحايد الذي تتبعه الأمم المتحدة في أفغانستان وأن تؤيد تأييدا تاما بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ونحن نشجع رئيس البعثة الخاصة على مواصلة مشاوراته وتوسيع نطاقها مع دول المنطقة وسائر الدول المعنية.

وطوال العام الماضي، تصرفت الأمم المتحدة بطرق عديدة إزاء الأزمة القائمة والمتزايدة العمق في أفغانستان. إذ لا تزال مختلف وكالات الأمم المتحدة تواصل القيام ببرامج إنسانية. وعزز الأمين العام البعثة الخاصة بتعيين أربعة أعضاء إضافيين للشؤون السياسية. وفي تموز/يوليه، عين زميلي السابق، الدكتور نوربيرت هول، رئيسا جديدا للبعثة الخاصة. وفي يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الأمين العام اجتماعا للدول المعنية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الحالة في أفغانستان، وبعد ذلك أعرب عن نيته في توجيه الدعوة للمزيد من الاجتماعات لتلك المجموعة من وقت لآخر. ووافق مجلس الأمن على بيانين رئاسيين بشأن الحالة في أفغانستان، يومي ١٥ شباط/فبراير و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأصدر القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦) بالإجماع يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

ومشروع القرار الذي أعرضه اليوم يعكس جميع أنشطة وقرارات الأمم المتحدة في العام الماضي المتعلقة بأفغانستان، وفي الوقت نفسه، يوفر دليلا للأشهر المقبلة. ولن أتلو نص مشروع القرار كله، ولكنني أأمل أن يقره الأعضاء بأنفسهم.

لقد قيل مرارا وتكرارا إن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل سلمي لهذا الصراع تقع على عاتق الأطراف الأفغانية. وما يمكن - وما ينبغي - للأمم المتحدة أن تفعله هو أن تساعد الأطراف الأفغانية على الاتفاق

يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتسوية السياسية الدائمة للنزاع وإنشاء حكومة انتقالية للوحدة الوطنية ممثلة لجميع الأطراف تقوم على قاعدة شعبية عريضة.

إن معظم الدول المعنية في المنطقة تتخذ نهجا مسؤولا وهادفا إزاء التطورات في أفغانستان. وفور تردي الحالة في أفغانستان، طلبت البلدان الخمسة الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، وهي الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، المساعدة في إيجاد تسوية سياسية عاجلة في أفغانستان. ونحن نرحب أيضا بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي لتشجيع الأطراف الأفغانية على العمل من أجل تحقيق السلام. وفي هذا الصدد يعتبر المؤتمر الإقليمي الذي عقد في طهران حدثا هاما.

هذه المحافل كلها تكمل الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فبناء على مبادرة ألماتي "مجموعة الخمسة" اعتمد مجلس الأمن القرار الهام ١٠٧٦ (١٩٩٦)، وما فتئ يتابع تطورات الحالة في أفغانستان. وكان أحد الأحداث غير المسبوقة أن يعقد في نيويورك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بناء على مبادرة الأمين العام، اجتماع للدول الأعضاء المعنية بأفغانستان، أكدت فيه دعمها للمبادئ الواردة في القرار المتعلق بأفغانستان الذي قدم إلى الجمعية العامة في العام الماضي، وهي احترام سيادة واستقلال أفغانستان وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وترى روسيا شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى أن هذه الاجتماعات لها فائدة كبيرة.

والاتحاد الروسي مقتنع اقتناعا عميقا بأن الدور الرئيسي في تشجيع الأطراف الأفغانية على الدخول في حوار ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة، كما كان الحال في الماضي. ونود أن نعرب عن تأييدنا الكامل لجهود المنظمة وبصفة خاصة أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان التي يرأسها السيد نوربرت هاينريش هول للمساعدة في توجيه العملية السياسية صوب أهداف المصالحة الوطنية وتحقيق

ونحن ندين بشدة الأنشطة العدائية وسائر الانتهاكات التي تقوم بها طالبان لمركز وحصانة موظفي الأمم المتحدة وموظفي سائر المنظمات العاملة في أفغانستان. وهذه الانتهاكات تتضمن الآن اقتحام منشآت الأمم المتحدة واحتجاز موظفين دوليين. وكان آخر مثال صارخ على ذلك إجبار طالبان طائرة تابعة للأمم المتحدة تحمل وفدا من المعارضة الطاجيكية على الهبوط، وكانت هذه الطائرة في طريقها إلى اجتماع نظمه الأمم المتحدة كجزء من عملية المفاوضات بين الطوائف الطاجيكية. إننا نطالب بالإبقاء الفوري لهذه الأعمال. إن استمرار الأنشطة العدائية ضد المنظمات الدولية المشاركة أساسا في مهام إنسانية في أفغانستان سيؤدي حتما إلى خفض البرامج الإنسانية التي يحتاج إليها الشعب الأفغاني بشدة.

إن توسيع نطاق سيطرة طالبان على مناطق جديدة في البلد أدى إلى زيادة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. لقد أصبحت أفغانستان الآن منتجا كبيرا للمخدرات، التي يتم تدفقها عبر آسيا الوسطى وروسيا، وأوروبا الشرقية، وأخيرا إلى أوروبا الغربية. وهناك دليل على أن إرهابيين دوليين خطيرين يجدون الملجأ الآمن في أفغانستان.

إن تصعيد النزاع يزيد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان. والذين يحاولون حل مشكلة أفغانستان بالقوة المسلحة ويفرضون أنفسهم كقوى مهيمنة ويمدون سيطرتهم عبر البلاد كلها، يعتمدون على الدعم الخارجي ليس في إمدادات السلاح فحسب، ولكن أيضا في إرسال الجنود الأجانب للمشاركة في الأعمال العدائية. إن هذا النهج لا يمكن أن يكتب له النجاح. ففي أفغانستان، البلد الذي يتكون من قوميات متعددة لا يمكن لأي مجموعة عرقية أن تكون القوة المسيطرة. ولا يمكن حسم النزاع إلا باحترام مصالح جميع المجموعات العرقية، والجماعات الإقليمية والدينية والعسكرية والسياسية.

يجب على المجتمع الدولي أن يوجه رسالة واضحة إلى جميع الأطراف المتصارعة بأن توقف على الفور جميع الأعمال العدائية وأن تكف عن استعمال القوة وأن تضع جميع خلافاتها جانبا، وأن تبدأ حوارا سياسيا

الدوليين. والحالة الإنسانية في أفغانستان كما وصفها الأمين العام في تقريره

"لا تزال خطيرة ومن المرجح أن تتدهور تدهورا حادا خلال أشهر الشتاء". (A/51/698، الفقرة ٢٣)

ولئن كان أكثر من مليونين من اللاجئين الأفغان لا يزالون خارج بلدهم، وليست هناك أية فرصة لعودتهم إلى ديارهم، فإن القتال الذي تدور رحاه حاليا في أفغانستان تسبب في وجود عشرات الآلاف من اللاجئين أو المشردين الجدد. ومن ثم يقع على عاتق المجتمع الدولي التزام بتقديم مساعدته إلى شعب أفغانستان داخل وخارج البلاد، بأمل إنقاذ الناجين من أهوال الحرب من مغبة الجوع والمرض. وبالإضافة إلى ذلك فإن نقص الأغذية والوقود والضرورات الإنسانية الأخرى في معظم أجزاء أفغانستان قد يؤدي إلى كوارث أخرى في هذا البلد الذي مزقته الحروب، تكون ضحاياها معظم القطاعات الضعيفة في الشعب الأفغاني.

كذلك فإن الآثار الجانبية المدمرة للصراع المدني في أفغانستان، تتجاوز الحدود الوطنية للبلاد وتشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة وفيما وراءها. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة في جملة أمور إلى التحرك غير الشرعي للمجرمين، والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات المنتشرة في المنطقة. إن استمرار الصراع في أفغانستان قد أتاح في الواقع أرضا خصبة لزيادة هذه الأنشطة غير المشروعة ومن المؤسف أن بعض الفصائل المتحاربة تعتمد على الاتجار في المخدرات كمصدر دخل لها.

وبينما تستمر الحرب بين الإخوة في أفغانستان، فإن بعض الفصائل المتحاربة لم تظهر حتى الآن نواياها الحسنة ورغبتها في السعي إلى طريق يحقق السلام الدائم في البلاد. وقد ذكر الأمين العام أن:

"بعض الأطراف الأفغانية تبدو وكأنها تفضل الخيار العسكري". (A/51/698، الفقرة ٥٦)

تسوية سياسية دائمة تشارك فيها جميع أطراف النزاع وجميع فئات المجتمع الأفغاني.

ونحن نقدر تقديرا بالغا أنشطة الأمم المتحدة في توفير المساعدة الإنسانية لأفغانستان، وعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان للتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة تتبع نهجا منسقا حيال الأزمة الإنسانية في أفغانستان. ونأمل أن يكون اجتماع عشق آباد بشأن المساعدة الإنسانية لأفغانستان الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير، اجتماعا ناجحا.

وأود أن أعرب عن أملنا في أن تمويل البرامج الإنسانية لجميع المناطق في البلاد سيكون متوازنا كما ورد في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان، لعام ١٩٩٧. وما فتئت روسيا من جانبها توفر المزيد من المساعدة الإنسانية قدر المستطاع لشعب أفغانستان.

أخيرا، أود أن أؤكد أننا نرى أن جميع الحلقات في منظومة الأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمؤسسات الإنسانية، يمكنها، وينبغي لها، أن تقدم إسهامات متكاملة بغية تحقيق تسوية في أسرع وقت ممكن للنزاع في أفغانستان بما يكفل تخفيف معاناة الشعب الأفغاني. ولهذا السبب شارك وفد الاتحاد الروسي بنشاط في إعداد وتقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، الذي عرضه للتو ممثل ألمانيا. ونعتقد أن مشروع القرار سيقدم مبادئ توجيهية واضحة لتحقيق التسوية السلمية الشاملة التي يجب أن توافق عليها الأطراف الأفغانية.

**السيد تاخت -رافنتشي** (جمهورية إيران الإسلامية)  
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٨٨/٥٠ ظل الوضع في أفغانستان في تدهور. ولا يزال شعب هذا البلد الذي كان خاضعا لاحتلال أجنبي، يعاني من نتائج حلقة مفرغة من الحرب والعنف. إن استمرار الحرب في أفغانستان لم يؤدي إلى تدمير الهياكل الأساسية للبلاد، والتأثير بشكل سيء على حالة الشعب فحسب ولكنه خلق أيضا مصدرا لعدم الاستقرار والقلق في المنطقة وتهديدا للأمن

الأفغان على أن يضعوا أسلحتهم، ويضيقوا شقة خلافاتهم، ويبدأوا عملية صادقة للحوار فيما بين الأفغان. ومن المعروف للجميع أن إيران بذلت جهودا واسعة النطاق لتشجيع الحوار السياسي بين شتى الفصائل في محاولة لحملهم على نبذ استخدام القوة، كما شجعت إيران المصالحة الوطنية وإنشاء حكومة في أفغانستان تستند إلى قاعدة شعبية عريضة.

ونتيجة لجهودنا، تم عقد مؤتمر إقليمي معني بأفغانستان في طهران في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ حضرته البلدان الأكثر تضررا بشكل مباشر من حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناجمة عن الامتثال في أفغانستان. ونحن نعتقد، وقد تبين صدق اعتقادنا هذا في مناقشات ذلك المؤتمر وفي إعلانه الختامي. إن مؤتمر طهران أتاح فرصة فريدة للمشاركين فيه لكي يعربوا عن دعمهم الجماعي للجهود الجارية التي تقوم بها الأمم المتحدة لصنع السلام، ولكي يرسلوا إشارة قوية إلى الفصائل المتحاربة في أفغانستان بأن بلدان المنطقة ترفض رفضا تاما تلك الحلقة المفرغة من الحرب والعنف في أفغانستان. وكان مؤتمر طهران كذلك مظهرا للتعاون والتنسيق فيما بين جيران أفغانستان والدول الأخرى المعنية في المنطقة. ونحن نرى أن هذا التعاون أمر لا غنى عنه لنجاح الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد لسفك الدماء والعنف في أفغانستان.

وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد لإنقاذ شعب أفغانستان من حمام الدماء وإنقاذ البلد من التمزق. ومن المبادئ الأساسية التي تركز عليها هذه الجهود أن أفغانستان لا بد من أن تبقى دولة موحدة وذات سيادة. وبالتالي، فإن مهمة المجتمع الدولي ككل وبلدان تلك المنطقة بشكل خاص تتمثل في الوقوف بصلافة في وجه أي فكرة قد تقوض السلامة الإقليمية لأفغانستان وسيادتها.

وكانت مبادرة الأمين العام لعقد اجتماع دولي بشأن أفغانستان يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام إيجابية ومشجعة. وكان الاجتماع مهما من ناحية التأكيد الذي وضعته دول المنطقة وغيرها من الدول المهمة بالموضوع على العناصر الأساسية اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الأفغانية. ونعتقد أن أهم تلك

وعلى الرغم من النداءات المتكررة الموجهة من المجتمع الدولي وبلدان المنطقة إلى القادة الأفغان بنبذ القتال والدخول في حوار سياسي، فإن الحرب لا تزال مستمرة. ونعتقد، كما أوضحنا في الماضي أن الأزمة في أفغانستان لا يمكن أن يكون لها حل عسكري. والآن ينبغي للقادة الأفغان أن يكونوا قد أدركوا أن القنابل والرصاص والدبابات هي أسوأ وسائل الاتصال فيما بينهم. وأنه بالإضافة إلى ذلك ليس هناك مبرر للعنف وسفك الدماء في أفغانستان، وأنه لا يمكن لأي فصيل أو دولة أن يؤيد العنف الذي تدور رحاه باسم الإسلام. فليس من المقبول بتاتا أن تنسب إلى الإسلام بعض السياسات والممارسات غير الإسلامية، بل المعادية للإسلام، في شكلها أو في طبيعتها التي تدور رحاها في أفغانستان.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بالإضافة إلى تقديمها المساعدة الإنسانية إلى شعب أفغانستان واستضافتها لملايين اللاجئين طوال الـ ١٨ عاما الماضية، لم تدخر جهدا في محاولة إنهاء هذه الأزمة المحزنة. والحقيقة المؤلمة هي أن قطاعات كبيرة مختلفة من الشعب الأفغاني تكتوي بنار الحرب. وبصفة خاصة هناك قطاعات كبيرة من الشعب تجد صعوبة في الحصول على الاحتياجات الأساسية. وإدراكا من المعاناة التي يشهدها الشعب الأفغاني فقد اتخذت جمهورية إيران الإسلامية عدة تدابير لتخفيف معاناة الشعب في أفغانستان. إذ قامت ببناء المستشفيات والمراكز الصحية لمعالجة المرضى بالمجان، ووفرت البرامج التعليمية للطلبة الأفغان، ودربت أفرقة طبية أفغانية، و نفذت خطة شاملة ومستمرة لتحسين الأطفال، وقدمت المواد اللازمة لدور الأيتام، ووفرت المساعدة الغذائية وغير الغذائية، على أساس يومي تقريبا. هذه بعض التدابير التي اتخذناها لمساعدة الشعب الأفغاني.

وعلاوة على ذلك، تشعر جمهورية إيران الإسلامية - باعتبارها بلدا مجاورا - بقلق بالغ إزاء أسباب وعواقب عدم الاستقرار وانعدام الأمن في تلك المنطقة. ونحن لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء التطورات التي قد تؤثر على مصالحنا القومية. وسنواصل العمل مع الدول المعنية، والأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تشجيع القادة

أفغانستان. لقد أودت الألغام البرية بحياة أعداد لا تحصى من الضحايا الأبرياء، وهي تسبب معاناة إنسانية يعجز عنها الوصف. وبالإضافة إلى مشكلتها الإنسانية، تشكل الألغام البرية أيضا عقبة كأداء تعوق إنعاش أفغانستان وتنميتها في فترة ما بعد الصراع. وتحت اليابان الفصائل المتحاربة على أن تدرك هذه الحقيقة وأن تمتنع عن استخدام هذه الأسلحة الشنيعة. كما تدعوها لأن توقف فوراً جميع الأعمال العدائية المسلحة، وتنبذ استخدام القوة، وتدخّل دون إبطاء في حوار سياسي يرمي للتوصل إلى مصالحة وطنية وإقامة حكومة تستند إلى تأييد واسع من شعب أفغانستان.

وفي إصرارنا على أن هذا الصراع لا بد وأن يحسمه الشعب الأفغاني ذاته، فإنه ليس في نيتي بالتأكيد أن أقلل من شأن الدور الحاسم الذي ينبغي أن يضطلع به المجتمع الدولي في الجهد الرامي للتوصل إلى تسوية سلمية. ولا بد من أن تؤيد الدول الأعضاء جهود الأمم المتحدة - باعتبارها وسيطا غير متحيز - من أجل تهيئة بيئة مؤاتية تشجع الفصائل الأفغانية على الدخول في حوار. وتكتسي أنشطة الوساطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان برئاسة السيد نوربرت هول، أهمية خاصة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يمنع التدخل الخارجي الذي يتم في شكل تقديم مساعدات عسكرية ومالية من دول ثالثة. والواقع أنه يجب على البلدان التي لها تأثير على أي من الفصائل المتحاربة في أفغانستان أن تستخدم ذلك التأثير بطريقة بناءة. ويمكنها أن تفعل ذلك بالامتناع عن أي عمل يمكن أن يقوض الجهود الرامية للتوصل إلى حل سلمي وبدعم جهود الوساطة والمصالحة التي تقوم بها الأمم المتحدة، وذلك بشكل ثابت وبنية طيبة.

وكما أكدت اليابان في مناسبات سابقة، فإنها تدعم تلك الجهود بشكل كامل. وقد أوفدت مسؤولا يابانيا متخصصا في الشؤون السياسية للمشاركة في أنشطة البعثة الخاصة. وعلاوة على ذلك، تعرب اليابان عن استعدادها - اقتناعا منها بأن إيجاد حل سلمي لهذا الصراع أمر منوط بالشعب الأفغاني نفسه - لتقديم مقر وتسهيلات لعقد اجتماع بين الفصائل الأفغانية، إذا رأت تلك الأطراف أن مثل هذا الاجتماع سيفيدها في سعيها للتوصل إلى تسوية سلمية.

العناصر هي احترام سيادة أفغانستان، واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية، ووحدتها الوطنية؛ ورفض التدخل الأجنبي لا سيما من خلال الإمداد بالأسلحة؛ واحترام حقوق الإنسان؛ وضرورة وقف الأعمال العدائية، وتجريد كابول من الأسلحة؛ والمصالحة الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن الرأي الذي تم الإعراب عنه بشأن أهمية استمرار مثل هذه الاجتماعات بين وقت وآخر وعلى شتى المستويات مشجع أيضا. كما نرحب بالملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام

"بأن المجتمع الدولي يبدو مستعدا لإعادة تركيز اهتمامه على الحالة في أفغانستان".  
(A/51/698، الفقرة ٥٧)

وقد أيدنا باستمرار نشاط بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان. ونعتقد أنه ينبغي أن تواصل هذه البعثة بذل جهودها بمزيد من القوة وعدم التحيز من أجل إيجاد حل سياسي من خلال إقامة اتصالات مع كل الجماعات الموجودة في أفغانستان والبلدان المجاورة لها.

السيد كونيوشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء إطالة أمد الصراع في أفغانستان وزيادة تعقيد. ذلك أن هذا الصراع يؤدي إلى حرمان شعب ذلك البلد من حقه في العيش بسلام والسعي وراء أرزاقه بحرية وبإحساس من الأمل في مستقبله. وعلاوة على ذلك، يشكل الاقتتال في أفغانستان خطرا يهدد الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للبلدان المحيطة بها. كما أنه يزيد من صعوبة حل المشاكل العالمية من قبيل الاتجار بالمخدرات والإرهاب الدولي. لكل هذه الأسباب، يكتسي الحل السلمي للصراع في أفغانستان وتنميتها كبلد مستقر ذي سيادة أهمية فائقة لكل الدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم دون استثناء.

ومن البديهي، أن هذا الصراع لا يمكن حسمه إلا من جانب الشعب الأفغاني نفسه. وتشعر اليابان بقلق خاص إزاء حالة الخراب والدمار التي تحدثها الألغام البرية المضادة للأفراد والتي ما زالت تزرع في أرض

"التطهير الإثني" كالذي مارسه الصرب. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحول نحو ٥٠ ٠٠٠ من المواطنين إلى لاجئين أو مشردين داخليا نتيجة لهذه التدابير القسرية، التي أعقبت احتلال طالبان لكابل.

وقد أغلقت مكاتب الحكومة، والمصارف والمؤسسات الإنتاجية. ولا تمتلك إدارة طالبان المزعومة، بالرغم من كميات الغذاء والموارد المالية المقدمة من جانب مؤيديها لمواصلة أنشطتها، حتى القدرة على تمويل جزء من إدارتها المبعثرة التي لا تزال موجودة في العاصمة. وباختصار، أصبح سكان كابل فريسة للفقر العام والدمار. وفيما يتعلق بتلك الحالة ذكرت "التايمز" الصادرة في لندن في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن الأسر قد أجبرت أطفالها على اللجوء إلى مهام مأساوية ومذهلة من أجل البقاء. وفي الأسبوعين الماضيين، كان الأطفال يحفرون القبور ويبيعون العظام البشرية بمبلغ ٥٠ سنتا لكل ستة كيلوغرام، من العظام التي تباع مختلطة مع عظام الحيوانات إلى التجار الباكستانيين. وتحول هذه العظام بعد ذلك إلى مسحوق لتغذية الدجاج والحيوانات الأخرى في الجانب الآخر من الحدود.

هذه عظام الأفغان. ويحدث هذا في الوقت الذي تنفق فيه بلايين الدولارات، في أجزاء أخرى من العالم، على أغذية خاصة لحماية الناس من السمّة والترهل. وهذا أفضل مثال على الفجوة التي توجد بين من يملكون ومن لا يملكون. هذا هو حال الأمة الأفغانية اليائسة. وأسوأ ما في الأمر أن تكون تلك هي الطريقة التي تعامل بها هذه الأمة لتضحيتها بمليون ونصف من الشهداء في سبيل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ليس هذا هو الصوت الرسمي لجمهورية أفغانستان الإسلامية فحسب. بل وإنه صرخة أمتنا، أريد أن أطلقها مدوية أمام الممثلين، ومن خلالهم أمام حكوماتهم وشعوبهم. أريد أن أردد صرخة أمتي بصرف النظر عن التوجه السياسي للأفراد الذين يعانون. سواء كانوا مؤيدين أو معارضين للدولة، فهم لا يزالون جزءا من أمتنا وإن صرختهم هي صرختي. إنها صرخة أمة عانت من الفقر المدقع والمرض، ومع ذلك تسقط ضحية

ويعرب بلدي أيضا عن نيته المساهمة في جهود تنفيذ السلامة في إطار دولي من أجل إعادة البناء الاقتصادي لأفغانستان بمجرد أن يتم وضع هذا الإطار.

إن اليابان، بوصفها من مقدمي مشروع القرار A/51/L.49 تأمل بإخلاص أن تحترم كل الفصائل الأفغانية، وكذلك جميع الدول الأعضاء، أحكام مشروع القرار هذا احتراما كاملا حتى يمكن إيجاد حل سلمي للمشكلة الأفغانية بأسرع ما يمكن.

**السيد غفورزاي (أفغانستان)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اعتمدت الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ القرار ٨٨/٥٠ المتصل بالحالة في أفغانستان. وقد أكد القرار مرة أخرى تأييد جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان وأكد الدور الأساسي للأمم المتحدة في تحقيق السلم في البلد. ولسوء الطالع، مرت سنة دون أن تشهد الأمة الأفغانية استعادة السلم والاستقرار الكامل في أراضيها. وبدلا من ذلك، تفاقمت معاناة الشعب. وعلى مدى شهرين، تعرض السكان المدنيون بشكل منتظم، ولا سيما المواطنون في كابل، العاصمة، إلى معاملة وحشية وأعمال فظيعة بالإضافة إلى الآلاف التي لا حصر لها من أولئك الذين قتلوا، أو تحولوا إلى يتامى أو أرامل، أو معوقين. وقد ازدادت كابل دمارا؛ ونهبت الآثار الفنية الثقافية.

وقد قام مرتزقة طالبان، بمساعدة مباشرة من الخارج، بغزو كابل في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتطبيقا لنظامهم الاجتماعي المتخلف، أغلقوا المدارس، ومؤسسات التدريب الفني ومعاهد المعلمين والجامعات أمام البنات والنساء. ولم يقتصر الأمر على حرمان الفتيات من التعليم والدراسة، بل شمل أيضا الحرمان من العمل. وبالنظر إلى أن ٧٠ في المائة من جميع المدرسين في المدارس الابتدائية كانوا من النساء، فقد أغلقت المدارس الابتدائية للبنين. وحرّم ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ من الأرامل مع أطفالهن - الذين يقدرون بـ ٥٠ ٠٠٠ - من وسائل المعيشة. ووفقا لتقرير رويتر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عوقب حوالي ٢٢٥ من النساء جسديا في الفترة القريبة جدا الماضية، لعدم ارتدائهن الزي الذي تحاول إدارة طالبان فرضه على النساء الأفغانيات البرينات. ومارس طالبان نوعا من

إنه رغم الادعاء بتأييد عدم التدخل في أفغانستان وفقاً للقرار ٨٨/٥٠، فإن مستوى التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان قد ارتفع. وفي الوقت الذي تقترب فيه الألف الثانية من الانتهاء دخلنا عصر الإعلام، وأصبح هذا النوع من المغامرات العسكرية والإرهاب الذي تدفعه مصالح خارجية اقتصادية وصناعية، الذي كان يأخذ سنوات حتى يكشف عنه بالكامل، يمكن كشفه في أيامنا هذه بسهولة. لقد أصبح من الثابت بالنسبة لأسرة الأمم أن الأمة الأفغانية قد سقطت مرة أخرى ضحية لشكل تقليدي من التوسع الاستعماري الجديد بسبب المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لدول أجنبية. ومن أجل خدمة هذه المصالح، قامت منشآت أجنبية بتدريب وتمويل وتزويد مرتزقة الطالبان بالمعدات، وقامت بتسهيل انتشارها على التراب الأفغاني بعد ذلك.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أرسلنا إلى مجلس الأمن دليلاً لا يدحض عن التدخل الأجنبي في بلادنا. ويكفي، تعزيزاً لحجتنا، أن نشير إلى الوثيقة A/51/654 المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. والوثيقة عبارة عن تقرير على الطبيعة عن ملاحظات صحفي غربي معروف للكافة بخصوص وجود مقاتلين مسلحين أجانب وانخراطهم في الصراع الأفغاني. وتسرد الوثيقة A/51/527 المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أسماء بعض الأسرى المسلحين الأجانب على أرضنا والموجودين في الوقت الحالي رهن الاحتجاز لدى دولة أفغانستان الإسلامية. وإننا ندعو مرة أخرى رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان إلى مقابلة هؤلاء المحتجزين الأجانب، هؤلاء الضيوف الأجانب غير المرغوب فيهم، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن، وفقاً لما طلبه المجلس، لكي ينظر فيه ويتخذ الإجراءات المناسبة بشأنه.

والى هؤلاء الذين ورثوا المخططات الاستعمارية الرامية إلى قهر أفغانستان أو إقامة نظام عميل لهم في كابول، نشير عليهم بأن استخلاص الدروس من التاريخ الأفغاني في القرنين الماضيين قد يوفر عليهم الكثير من الأسى والمتاعب.

فأولاً، لن يقبل شعب أفغانستان حكماً أجنبياً، أيا كان أصله أو ذرائعه.

نيران الفرقة المشعلة من الخارج لأغراض سياسية واستراتيجية. ولهذا السبب، تتعرض الوحدة الوطنية لبلدي ووحدة أراضيه لخطر جسيم.

لقد طالبت الجمعية العامة في قرار السنة الماضية، المعتمد بتوافق الآراء، جميع الأطراف الأفغانية بتأييد بعثة الأمم المتحدة الخاصة في جهودها لصنع السلم. وقد طلب من الدول الأعضاء مرة أخرى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان واحترام الاستقلال والوحدة الوطنية، والسيادة ووحدة الأراضي لبلدنا. واسمحوا لي بأن أبين مدى الخطوات الإيجابية والمخلصة التي اتخذت في تنفيذ ذلك القرار.

لقد أكدت جمهورية أفغانستان الإسلامية، حتى قبل تشكيل بعثة الأمم المتحدة الخاصة، على مبدأ أن إيجاد حل يجب أن يقوم على حوار حقيقي فيما بين الأطراف الأفغانية. وفي نفس الوقت، أكدنا دوماً على الدور المركزي للأمم المتحدة في حل المشكلة. ولهذا أعربنا عن استعدادنا للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأفغانستان.

لقد قامت جمهورية أفغانستان الإسلامية، ببذل مساع جديدة في الحوار الأفغاني الداخلي، كخطوة أولى نحو وضع خطة شاملة للسلم، وتمكنت من دفع المعارضين السابقين إلى الانضمام للحكومة، عملاً على توسيع قاعدتها. بل لقد أعرب الرئيس برهان الدين رباني عن استعداده للسفر إلى المراكز الرئيسية للمعارضة من أجل إجراء محادثات بشأن إنشاء آلية تنقل إليها السلطة، وإنشاء حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، توافق عليها جميع الأطراف. وقد اتخذنا هذه الخطوات بحسن نية وبتفهم كامل لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها، التي طلبت من جميع أطراف الصراع تسوية خلافاتها من خلال الوسائل السلمية. ولسوء الطالع، لم يتوقف الصراع بعد، بسبب غطرسة طالبان وسلوكها الرفض واعتمادها على الخيار العسكري وحده.

وفيما يتعلق بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، يتعين علي أن أقول بأسف عميق



المحاولات وعمليات الانقضاض التي ساعدت على مقاومتها في أماكن أخرى، بما في ذلك الغزو بالاستعانة بالمرتزقة.

وتعتزم القوى التوسعية أن تستغل موقع أفغانستان الاستراتيجي وأن تنهب مواردها الطبيعية. إننا ندلي بهذا البيان بغرض تسجيله في مضابط هذه المؤسسة التي أنشئت من أجل تحقيق الأهداف والمثل التي يجسدها الميثاق، ولتقييم دعائم حيادها، وتؤيد إرادة الشعوب، والتي تقوم على مبادئ تساوي السيادة لجميع الدول بغض النظر عن حجمها أو موقعها الجغرافي أو إمكاناتها العسكرية أو الاقتصادية.

وقد كتبت وكالات الأنباء المستقلة في كافة أنحاء المعمورة تقارير كثيرة عن انتهاك طالبان لحقوق الإنسان - خاصة حقوق المرأة - وللقانون الإنساني الدولي، وعن انغماسهم الشديد في إنتاج المخدرات وتهريبها، وعن إنشائهم معسكرات لتدريب الإرهابيين الأجانب. ونحن نريد أن نوضح من هذا المنبر أن الأعمال التي يقترفها الطالبان باسم الإسلام وأفغانستان تتناقض مع ديننا وثقافتنا وحضارتنا.

إن تاريخنا لم يشهد أبدا انغماس الأفغان في هذه الأنشطة المشينة. إن ما حدث في أفغانستان إنما هو من أعمال غرباء أرسلوا عبر الحدود. وعلى نحو ما أوضحته صحيفة "نيويورك تايمز" في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فقد كان من بين الغزاة أطفال ممن فروا من أفغانستان أثناء الاحتلال السوفياتي السابق ولجأوا إلى الخارج وتعلموا في المدارس الدينية، التي تدعو إلى التحيز والتعصب والظلامية. وعند تخرجهم من هذه المدارس، أو قبله، دربوا وسلحوا وأرسلوا إلى أفغانستان.

إن معاملة طالبان غير الإنسانية للمرأة - بما في ذلك الجلد العلني بالسياط، وقطع الأطراف والتشويه العشوائيين - و"إعدامهم" لأجهزة التلفزيون والفيديو، وحرقتهم للشرايط ولملفات المكاتب، وتدميرهم للتحف الفنية التاريخية التي لا مثيل لها، هو الذي أكسبهم الإدانة الدولية. كما سببت هذه الأعمال الكثير من

وثانيا، لقد حافظت أفغانستان على دورها الجغرافي - السياسي. وهذا هو السبب الذي جعل المراقبين والمحللين يسمونها دولة صادة. والسياسات التوسعية الموجهة ضد أفغانستان من أي طرف كان، عادت عقابيلها وعواقبها المريرة على التوسعيين أنفسهم لا محالة. إن الحاجة إلى إقامة توازن في القوى لم تسمح أبدا لأي قوة أجنبية بالهيمنة لفترة طويلة من الزمن. ولقد كانت القواعد التي تحكم تلك المغامرات الأجنبية في أفغانستان دائما هي قواعد اللعبة الصفرية الناتج، وهكذا ستكون.

إننا نعتقد بشدة أن استمرار التطفل السياسي والعسكري في أفغانستان سيسفر عن زعزعة الاستقرار لفترة متطاولة في كافة المنطقة. وإذا لم تخدم نيران الحرب المفروضة علينا، فإنها ستمسك في يوم من الأيام بأولئك الذين كانت لهم يد مؤثرة في إشعالها.

إن هؤلاء الذين يؤازرون السياسات السيئة النية والمشوشة بشأن أفغانستان، سيدركون في نهاية الأمر أن استمرار اتجاه الانتظار والترقب والاعتماد على النبوءات الوهمية سيفضي إلى إضفاء الطابع المؤسسي في أفغانستان على إنتاج المخدرات وتجهيزها وتجارتها، إلى جانب الإرهاب. وإذا سارت الأحداث على هذا النحو فسيحقق بمصالح السلام والديمقراطية والاستقرار الطويلة الأجل في المنطقة بأكملها ضررا جسيما.

إن تسامح المجتمع الدولي مع الاتجاه الرافض لطالبان سيعمل بالتأكيد على تجرؤ معسكر الطالبان على الإصرار على خيار عسكري وحسب، وعلى عدم الموافقة على أي عملية سلام تقود أفغانستان نحو الوحدة الوطنية والسلام والديمقراطية.

إن لدى أفغانستان طوال فترة عضويتها في الأمم المتحدة منذ ١٩٤٦ سجلا مضيئا من الدعوة إلى أعمال حق الشعوب والأمم في الاستقلال وتقرير المصير. وقد شاركت أفغانستان بنشاط، باعتبارها عضوا في لجنة إنهاء الاستعمار، في الكفاح من أجل الحرية في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم، إلا أن أفغانستان وقعت مرة ثانية، وخلال سنوات قليلة فقط، ضحية لنفس

وإيجابي يفضي الى استعادة السلام والاستقرار الكامل في بلادنا.

ونود كذلك أن نتوجه بالشكر الى الاتحاد الأوروبي على بيانه الهام عن أفغانستان الذي أصدره في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

ومرة أخرى، نعلن من فوق هذا المنبر، أن دولة أفغانستان الإسلامية تؤمن إيماناً قوياً وصادقاً بالحل السلمي للصراع، وتؤيد تأييداً حاراً الجهود الهامة التي تبذلها البعثة الخاصة للأمم المتحدة، برئاسة السيد نوبرت هول. وكما بين إعلان المجلس الأعلى للدفاع عن أفغانستان، وتجسد في بياننا في مجلس الأمن في يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، فإننا نؤيد بقوة التوصل الى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يستند الى جعل كابول منطقة منزوعة السلاح، وإنشاء قوة شرطة محايدة في العاصمة وإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية تضم الأطراف الأفغانية الرئيسية. إن الخيار العسكري لا يمكن أن يقدم حلاً للأزمة الأفغانية الراهنة. ولا يمكن احتكار السلطة بقوة السلاح من جانب طرف واحد أو قبيلة واحدة في أفغانستان.

ويمكن للمفاوضات السياسية، مع وساطة وتعاون الأمم المتحدة، أن ترسي أساساً يمكن لجميع الأطراف تأييده والالتزام به. وإن تجميع الأسلحة الثقيلة وتحديد الثكنات العسكرية للمجموعات المسلحة، وإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية، ووضع دستور وقانون انتخابي، والإشراف على تنفيذ الاتفاقات، لا يمكن تنفيذها والاضطلاع به إلا من خلال المفاوضات السياسية. ولكي يتحقق هذا الهدف، فإن البعثة الخاصة للأمم المتحدة ينبغي أن تتقدم بألية مناسبة يمكن من خلالها لأطراف الصراع المخولين أن يجتمعوا لوضع مخطط لاتفاق نهائي للسلم الوطني. وقد عرضنا التفاصيل المتصلة بهذه المسألة في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر الى الأمين العام (A/51/511).

وفيما يتصل بالعلاقات مع البلدان المجاورة، تؤمن دولة أفغانستان الإسلامية بأواصر الأخوة والصداقة القائمة على مبادئ المساواة بين الدول، والاحترام المتبادل والتعاون المفيد. وأفغانستان دولة عبور تقع بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. وكبلد غير

الحرص لأصدقاء الطالبان رغم أنهم كانوا حتى أسابيع قليلة مضت يرقصون على أنغام أناشيد النصر.

إن توارى ظهور مؤيدي طالبان، على نحو مفاجئ، يصعب اعتباره تغييراً في السياسات. إن هؤلاء الذين يدعون بالتقدميين الذين رفعوا راية الديمقراطية وحقوق الإنسان، يحمون في حقيقة الأمر ويظهرون الذين عارضوا بضراوة تلك القيم التي أعلنوها. إنهم يسعون وراء مصالحهم الخاصة ويعتبرون أن استيلاء طالبان الظالميين والرجعيين على كابول يحقق مصلحتهم. إنهم لا يزالون تحت انطباع بأنهم يستطيعون، من خلال طالبان أن يفرضوا السلام على كافة أنحاء أفغانستان. وفي الحقيقة، هناك مقاومة شعبية ضد طالبان، حتى في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم.

ولقد شهدنا هذه السنة عدداً من التطورات الهامة الجديدة في إطار هذه المنظمة العالمية بالنسبة للحالة في أفغانستان. فقد عقد مجلس الأمن اجتماعات في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. واعتمد مجلس الأمن بالإجماع في اجتماعه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦). وتشعر أفغانستان بالامتنان للاهتمام والجهود الرامية الى استعادة السلم في أفغانستان وترحب بهذا القرار.

وبوسعنا أن نقول إن قرار مجلس الأمن يسر من صياغة مشروع قرار الجمعية العامة الذي هو قيد النظر في الوقت الحالي. ونود هنا أن نشكر بإخلاص لجنة الصياغة والجهود التي لا تكل التي بذلها الوفد الألماني، خاصة سعادة السيد تونو ايتيل سفير ألمانيا وممثلها الدائم، من أجل تنسيق أعمال لجنة الصياغة. إننا نعلن عن تأييدنا واستعدادنا لكفالة تنفيذ مشروع القرار الذي سيعتمد.

إن مبادرة الأمين العام بطرس بطرس غالي بالدعوة الى اجتماع للبلدان المعنية بأفغانستان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ كانت خطوة في الاتجاه الصحيح. كما أن التجمع بشأن أفغانستان الذي عقد في ألماتي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وفي طهران في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ يستحق الثناء. لقد كانت هذه الاجتماعات ترمي الى خلق مناخ ملائم

المنظمة، بوصفها منارة الأمل للأمم الصغيرة، بأن تساعدنا في تحقيق هذا الهدف وإنقاذنا من المزيد من الدمار وإنقاذ منطقتنا من الصراع المتطاوّل وعدم الاستقرار.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن الشكر باسم أفغانستان لجميع الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلقة بأفغانستان.

**السيد شاه (الهند)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ آخر مرة نظرت فيها الجمعية العامة في الحالة في أفغانستان في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ واعتمدت القرار ٨٨/٥٠، أولت الأمم المتحدة اهتماما أكبر بأفغانستان مما كان عليه الحال في الماضي. ولقد استفدنا من التقارير الدورية بشأن الحالة. وقام مجلس الأمن بإصدار بيانين رئاسيين واعتمد بالإجماع أول قرار صادر عن مجلس الأمن بشأن أفغانستان في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ عقد الأمين العام اجتماعا للدول الإقليمية وغيرها ممن لها نفوذ ومصصلحة في أفغانستان. وترحب الهند بهذا الجهد المتأخر للتركيز على ما سماه الأمين العام بالصراع "اليتيم" أو "المنسي" في تقريره عن أعمال المنظمة.

واسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أوجز العناصر الرئيسية لنهج الهند بشأن الحالة في أفغانستان. تؤيد الهند تأييدا تاما وحدة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها. هذه أمور ذات أهمية أساسية بالنسبة لرفاه الشعب الأفغاني؛ ونظرا لموقع أفغانستان الاستراتيجي، فإنها أساسية بالنسبة لسلم واستقرار المنطقة بكاملها. إن وقف التدخل الأجنبي في أفغانستان شرط أساسي لحسم هذه الحالة، والذي ينبغي أن يتحقق من خلال المناقشات والمفاوضات السلمية بين الأطراف الأفغانية.

وهناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق الزعماء الأفغان في ترك طريق المواجهة والصراع والسعي من أجل السلم، الذي سيؤدي إلى المصالحة، وتجديد أفغانستان وإعادة تعميمها. ينبغي أن يكون هناك إدراك تام بأن الحل العسكري لا يمكن أن يتحقق. ونحن نؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله

ساحلي، فإن لديها رغبة صادقة في إقامة علاقات تبادل وتعاون مع جميع بلدان المنطقة. وقد اتبعت أفغانستان، من منطلق مصالحها واحتياجاتها القومية العليا، سياسة عدم الانحياز منذ إنشاء حركة عدم الانحياز. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، فإننا لا نزال نشكل جزءا من تلك الحركة. إن عدم الدخول في أي التزام ذي طابع عسكري أو سياسي ضد البلدان الأخرى كان ولا يزال دليلا في سياستنا الخارجية. وإن ولاءنا لميثاق الأمم المتحدة وتحقيق القيم الديمقراطية والإسلامية، واحترام الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحكم بصورة عادلة على المسائل العالمية الرئيسية هي دعائم سياستنا الخارجية.

إننا نسلم بوجود نقاط بناء هامة في تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/51/698-S/1996/988، المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويحدونا الأمل في أن مشروع القرار قيد النظر سيقنع أولئك الذين اختاروا الخيار العسكري أن يتعاونوا بإخلاص مع البعثة الخاصة للأمم المتحدة، برئاسة السيد نوبرت هول، في استعادة الوحدة الوطنية والسلام في أنحاء البلاد. ويحدونا الأمل أيضا في أن لا يسمح المجتمع الدولي بتعرض أمتنا للمزيد من المعاناة نتيجة استمرار التدخل الأجنبي.

ويحدونا الأمل بأن يتم تنفيذ مبادرة السلام الرامية إلى جعل كابول العاصمة منطقة منزوعة السلاح وإلى إجراء حوار بين الفصائل الأفغانية. ونتوقع ألا تقف حركة طالبان في وجه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وألا تحاول إطالة وتوسيع أنشطتها العسكرية التوسعية. ويجب عليها أن تتخلى عن سياسة الاحتفاظ بسلطتها في العاصمة عن طريق الاحتلال العسكري. فإذا لم تقم بذلك، فإن القتال لا مفر منه في كابول. إن إخضاع العاصمة عسكريا قد أصبح أمرا لا يطاق بالنسبة للأفغان ولأولئك الذين يقدمون مساعدة إنسانية لأفغانستان في أنحاء العالم.

نحن ندرك أن المسؤولية المباشرة عن عدم السماح بتحويل أراضينا مرة أخرى إلى ساحة حرب سعيا لتحقيق مصالح سياسية واستراتيجية خارجية، إنما تقع على عاتق الأفغان. ومع ذلك، وبسبب تعقد التدخل الخارجي، فإننا، نحن الأفغان، نطالب هذه

الإنسان، فقد شعرت بالانزعاج والأسى إزاء تلك التطورات.

كما نشعر بالإنزعاج بسبب الأنباء الأخيرة في جريدة الاندبندانت الصادرة في لندن، عن معسكرات التدريب الإرهابية التي تعمل في منطقة خوست، وهناك أنباء تفيد بأن المديرين الأصوليين لهذه المعسكرات والمشاركين فيها يسعون من أجل إشاعة الاضطراب في الهند. ومع أن عواقب تدريب هؤلاء الشباب ستعكس على المجتمعات التي ترعى مثل هذه الأنشطة، فإنها أنشطة لا يمكن إلا أن تسبب لنا قلقا بالغا.

وهناك أيضا المشكلة المتصلة بتلك الأزمة وهي الإنتاج غير المشروع للمخدرات. ووفقا لإدارة الشؤون الإنسانية، تزايد إنتاج الأفيون في أفغانستان بمقدار أربعة أضعاف في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٦ ويبلغ الآن تقريبا ٤٠ في المائة من الإنتاج العالمي. وهناك نذر سوء تفيد بأن زراعة الأفيون وتهريب المخدرات من أفغانستان تنظم الآن كوسيلة لزيادة الموارد من جانب بعض المجموعات لشراء الأسلحة ونشر الإرهاب.

إن الهند وأفغانستان تربطهما روابط حضارية تاريخية وثيقة، وتجمعهما علاقات الأخوة والصداقة والتعاون في كثير من المجالات. إن لعدم الاستقرار في أفغانستان آثارا مباشرة وعكسية على السلم والأمن في المنطقة، وبلدي جزء منها. وقد كان تعاملنا مع أفغانستان إيجابيا وبناء. والهند مستعدة لمواصلة القيام بدورها كاملا في مساندة الجهود من أجل استعادة السلم والهدوء في أفغانستان. وقد كان هذا الهدف نصب أعيننا حين شاركنا في المساعي الإقليمية وفي جهود الأمم المتحدة وفي الاجتماعات التي دعا إليها الأمين العام في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي المؤتمر الإقليمي المعقود قبلها في طهران في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ويصور تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى أفغانستان، الوارد في الوثيقة A/51/704 بشكل بارز الأبعاد المزعجة للأزمة الإنسانية في أفغانستان، والضرورة الحيوية للتعمير وإعادة بناء

الخاص لإحلال السلام في أفغانستان. إن البعثة الخاصة للأمم المتحدة إلى أفغانستان قد تابعت مهمتها بصبر والتزام. والهند على استعداد للاضطلاع بدورها الكامل في دعم تلك الجهود.

إن وقف أعمال العنف والأعمال العدائية المسلحة وجعل كابول منطقة منزوعة السلاح سيوفران الظروف المناسبة للعملية السياسية. وينبغي متابعتها بصورة نشطة. ويتطلب وقف الأعمال العدائية المسلحة وقف إمدادات الأسلحة لأفغانستان. ولا بد من التخطيط بدقة لتنفيذ هذه الفكرة على نحو فعال.

نحن قلقون من نمو الاتجار بالمخدرات والإرهاب، نتيجة للصراع في أفغانستان.

وقد أثارت التطورات الأخيرة في أفغانستان قلق المجتمع الدولي ككل. وقد حثت الجمعية العامة، في قرارها ٨٨/٥٠، جميع الأطراف الأفغانية على التخلي عن استخدام القوة وتسوية خلافاتها السياسية بالوسائل السلمية، ولكن بعض المجموعات لا تزال ترفض في عناد الدخول في أية مفاوضات أو مناقشات.

وقد كشف الأمين العام، في تقريره الوارد في الوثيقة A/51/698، أنه كان من أول الأعمال التي أقدمت عليها إدارة الطالبان في كابول قتل رئيس الجمهورية السابق نجيب الله وشقيقه. وقد كان هذا العمل الوحشي والبغيض سببا في صدمة قاسية لأنهما كانا تحت حماية الأمم المتحدة التي كانت تتحمل مسؤولية حمايتهما. وقد كان أفراد أسرة الرئيس السابق ضيوفا في الهند منذ عام ١٩٩٢، وستقوم الهند ببذل كل ما هو مطلوب لرعايتهم.

وقد سجلت مختلف تقارير الأمم المتحدة ما تمارسه قيادة الطالبان من مبادئ مستهجنة ترتب عليها إنكار حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة لحقوق النساء والفتيات، ومنها التقارير الواردة في الوثائق A/51/481 و A/51/698 و A/51/704. وقد شجبت تلك الممارسات على نطاق واسع، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن في القرار ١٠٧٦ (١٩٩٦). ولما كانت الهند بلدا تمارس الديمقراطية، مع التزام راسخ بحقوق

أخرى التزامنا بالإسهام على نحو مثمر في إيجاد حل في أفغانستان.

**السيد هولوهان** (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وقد انضمت الى هذا البيان البلدان التالية: بولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا. كما انضمت آيسلندا والنرويج الى هذا البيان.

إن الصراع في أفغانستان مثار قلق خطير للاتحاد الأوروبي وللمجتمع الدولي برمته. وقد أشار الأمين العام في تقريره الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر الى أن المعاناة التي يتكبدها السكان المدنيون الأفغان، والتي لا تزال مستمرة كسمة أساسية من سمات الحرب الأهلية، والمخاطر التي خلقتها الحرب للاستقرار الإقليمي ترتب على المجتمع الدولي تكثيف مساعيه من أجل حل سلمي.

وبالتالي، يكرر الاتحاد الأوروبي نداءه الذي تضمنه إعلانه الصادر في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية من أجل منع مزيد من الدمار والخسائر في الأرواح. ونحث جميع الأطراف بقوة على السعي الى تحقيق تسوية سلمية من خلال المفاوضات التي تسفر في نهاية المطاف عن حل سياسي يحقق السلم والاستقرار للبلد. وبالمفاوضات والتعاون وحدهما فيما بين الأطراف يمكن إتاحة الفرصة لقيام أفغانستان جديدة ومستقرة تضم شعبها بأجمعه تحت لوائها بحرية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها، ووحدة أراضيها ووحدتها الوطنية. وهو يحث جميع الدول على الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وبصفة خاصة، ينبغي إنهاء تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية الى أفغانستان من خارج حدودها. وفي هذا المقام، ينظر الاتحاد الأوروبي حاليا بجدية في فرض حظر على تصدير الأسلحة، والذخائر والمعدات العسكرية ذات الاستخدام المزدوج. ونناشد أيضا الأطراف الأفغانية أن توقف استخدام الألغام البرية، بالنظر الى

الهيكل الاقتصادي والاجتماعية فيها. ومع ذلك، كانت استجابة المجتمع الدولي مخيبة للآمال، إذ لم يقدم سوى أقل من ٥٠ في المائة من النداء المعزز الذي يبلغ ١٢٤ مليون دولار أمريكي لسنة ١٩٩٥ - ١٩٩٦. ويعتبر هذا انخفاضا ملحوظا من الناحية النوعية والكمية عن الموقف في ١٩٩٤ - ١٩٩٥. ويراودنا وطيد الأمل بأن يلقي النداء المعزز بمبلغ ١٣٧ مليون دولار أمريكي لعام ١٩٩٧ حظا أكبر.

وقد أسهمت الهند باستمرار، بالرغم من الضغوط الخطيرة على مواردها، في جهود الإغاثة، وإعادة التأهيل والتعمير في أفغانستان، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال وكالات الأمم المتحدة. وقد تجاوزت مساعدتنا الى أفغانستان في السنوات السبع الماضية ٢٢٠ مليون روبل. وقد جرى حساب هذا المبلغ على أساس التكاليف السائدة في الهند، وسيكون أعلى كثيرا إذا جرى حسابه على أساس الأسعار الدولية. وقد طلب أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من الأفغان اللجوء الى الهند ومنحوا ذلك الحق. وفي الماضي كان لدينا أيضا برنامج تعاون اقتصادي وتقني قوي، أنشئ في إطاره مستشفى كبير للأطفال في كابول يضم مائتي سرير. وقد ساعدت الهند في إنشاء مشروع كهرومائي ومجمع صناعي. وحتى خلال الظروف الأخيرة التي تتسم بعدم الاستقرار، واصلت الهند تقديم المساعدة. فقد أقمنا معسكرا لتدريب الأطراف الصناعية لضحايا الألغام البرية، ومعظمهم من كابول، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذه السنة. وقد استفاد من هذا المعسكر ما يزيد على ١٠٠ شخص. وستشارك الهند في المحفل الدولي المعني بتقديم المساعدة الى أفغانستان، المقرر عقده في اشخاباد يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

إن للهند مصلحة أكيدة في استعادة السلم والاستقرار في أفغانستان. ويسعدنا أن الأمم المتحدة بدأت تعيد تركيز اهتمامها على الحالة في أفغانستان. ونحن نؤكد على الدور المركزي للأمم المتحدة في مساعدة الأطراف الأفغانية على تحديد وتنفيذ عملية السلام. ونرحب بجهود الأمين العام في إشراكه مجموعة عريضة من البلدان ذات الاهتمام والنفوذ في أفغانستان في جهوده من أجل إيجاد حل، ونؤكد مرة

وفي الختام، يود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على تأييده الكامل لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ويطلب إلى جميع الأطراف الأفغانية أن تتعاون عن كثب مع البعثة الخاصة التي تعمل كوسيط غير منحاز في السعي إلى إحلال السلام. علاوة على ذلك، نرحب باستمرار الاستشارات التي تجريها البعثة الخاصة مع البلدان المجاورة وبلدان أخرى ومع المؤسسات الإقليمية. ويسرنا أن نشير في هذا السياق إلى الاجتماع الهام الذي عقده الأمين العام هنا في مقر الأمم المتحدة يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأخيراً وليس آخراً، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل المكثف الذي يقوم به رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، السيد نوربرت هول، والفريق المتفاني من المتعاونين معه. ويجب منحهم كل الدعم في المهمة الهامة الموكولة إليهم.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا يذكرنا على نحو أليم بأن أفغانستان لا تزال منقسمة انقساماً عميقاً، وأن مستقبلها لا يزال في مهب الريح. فالمعاناة الإنسانية، والحرمان وانعدام وجود الحريات الأساسية أمور منتشرة على نطاق واسع. ويأتي عدم الاستقرار في أفغانستان نتيجة تدخل خارجي، وهو تهديد للدول المجاورة التي تسعى إلى التلاعب بالأحداث داخل البلد على حد سواء.

واليوم تمر بنا الذكرى السنوية الرابعة للإذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ويحق لأعضاء هذه الهيئة أن يتساءلوا عما يمكن أن نتوقعه من البعثة الخاصة بعد ثلاث سنوات من وجودها ودون إحلال السلام. فهل سيكون عام ١٩٩٧ العام الذي تتخلى فيه الأطراف المتحاربة عن كفاحها الأهوج من أجل تحقيق انتصار عسكري، وتوافق على وقف لإطلاق النار؟ وهل سيكون هذا بداية عملية سياسية تفضي إلى إعادة إحلال السلام والقانون والنظام وإعادة البناء لهذه الأمة التي مزقتها الحرب؟ إن حكومتي يحدوها أمل كبير في ذلك.

ويصادف هذا الشهر مرور سبعة عشر عاماً من الحرب المتواصلة تقريبا في أفغانستان. وتجربة جيل

العدد الكبير من المدنيين الأبرياء الذين يسقطون ضحايا لهذه الأسلحة.

وعلاوة على ذلك يظل الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء استخدام الأراضي الأفغانية لإنتاج المخدرات وتدريب الإرهابيين، بما له من أثر على زعزعة الاستقرار في المنطقة وما وراءها.

ما من مجتمع يمكنه أن يتوصل إلى تحقيق درجة مقبولة من السلام والعدالة والاستقرار بدون الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لذلك، يطالب الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في أفغانستان أن تعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم حقوق الإنسان. ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقبل بعد الآن التمييز على أساس الجنس مثلما لا يستطيع أن يحتمل التمييز على أساس العرق أو الدين. وبناء عليه، نود أن نعرب عن قلقنا الخاص إزاء التدابير الأخيرة التي تحد من عمالة النساء وتعليم الفتيات. ونؤيد تأييداً كاملاً البيانات التي أدلى بها الأمين العام وممثلون آخرون في الأمم المتحدة بهذا الشأن. ونذكر بصورة خاصة أحكام قرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الذي يندد فيه المجلس بهذا التمييز فضلاً عن انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في أفغانستان. وفي هذا السياق، نشير إلى أن من بين الصكوك التي وقعت عليها أفغانستان رسمياً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كذلك يجب ضمان أمن جميع الموظفين الدوليين المعنيين بتوفير وتوزيع المساعدات الإنسانية. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هما أكبر المانحين للمساعدات المقدمة إلى أفغانستان. ففي عام ١٩٩٦، أسهمت الجماعة الأوروبية بمبلغ إجمالي قدره ٤٣ مليون وحدة نقدية أوروبية. وهذا دور نرغب في أن نستمر في الاضطلاع به، ونتطلع إلى إجراء حوار بشأن أشكال التعاون لكفالة تقديم المساعدات إلى جميع أفراد شعب أفغانستان، بصرف النظر عن جنسهم، أو عرقهم، أو خلفيتهم الدينية. ونطالب أيضاً بأن تُحترم الحقوق والحصانات احتراماً كاملاً وفقاً للقانون الدولي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وفي الختام، تود حكومتي أن تعرب عن امتنانها العميق لوفد ألمانيا على العمل الرائع الذي أنجزه أعضاؤه في توجيه مشروع القرار هذا بنجاح للسنة الثالثة على التوالي.

**السيد عبد العزيز (مصر):** أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقريره الشامل عن تطورات الأوضاع في أفغانستان منذ تموز/يوليه وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وكذلك لتقريره الشامل حول تقديم المساعدة الدولية الطارئة لأفغانستان الوارد بالوثيقة A/51/704، وأن نعرب أيضا عن تقديرنا لكافة الجهود التي تبذل من جانب الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان برئاسة السيد نوربرت هول لمجهوداتها الرامية الى التوصل لتسوية شاملة للمشكلة الأفغانية التي طال أمدها وتشعبت أطرافها.

إنه لمن دواعي القلق الشديد ما أثير في تقرير الأمين العام في الفقرة السادسة عشرة من أن أفغانستان أصبحت ولأول مرة في تاريخها الحديث مقسمة الى شمال وجنوب. وهذا التقسيم كما هو وارد في التقرير ليس عسكريا فحسب وإنما عرقي أيضا. ووفد مصر لا يسعه إلا أن يؤكد على أن هذا التقسيم لا يعكس الإرادة الحقيقية لشعب أفغانستان بقدر ما يعكس مطامع القوة وحب السيطرة لدى قادة الفصائل الأفغانية. ونحن نؤكد هنا على أن الحفاظ على سيادة أفغانستان ووحدتها وسلامتها الإقليمية هو مبدأ لا يمكن تجزئته ولا بد من الحفاظ عليه.

وكما أشار وفد مصر في البيان الذي ألقاه في تشرين الأول/أكتوبر الماضي لدى اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٠٧٦ (١٩٩٦)، فإننا نود أن نؤكد هنا أن التحليل السليم للموقف الحالي في أفغانستان يؤكد أن المشكلة الرئيسية لا تتوقف عند حدود اختلاف المذاهب أو العرقيات بقدر ما تتركز في سعي الفصائل المختلفة بدون استثناء للانفراد بالسلطة، ذلك السعي الذي تزيد من حدة اشتعاله تدخلات خارجية - مادية وعسكرية - لخدمة أهداف لا تمت بصلة لمصلحة شعب أفغانستان، ذلك السعي الذي أدى أيضا الى تحول أفغانستان الى مركز لأنشطة إجرامية أصبحت تهدد الدول المجاورة مثل تجارة المخدرات والأسلحة بل وأصبحت معه

كامل من الأفغانيين لم تتجاوز العنف وإراقة الدماء إلا قليلا. فأغلبية الشبان الأفغانيين ليس لديهم مهنة عادية، ولا وظيفة عادية غير حمل السلاح. ومصدر الرزق الرئيسي للعديد من منهم هو الاتجار بالمخدرات والأسلحة والسلع المحظورة الأخرى.

وتواجه النساء والفتيات أيضا مأساة الحط من كرامتهن والحرمان التي ترضها عليهن حركة طالبان، من قبيل حرمانهن من حقوقهن الأساسية في العمل وفي التعلم. ويعرب مشروع القرار هذا عن الإدانة الشديدة لهذه الممارسات. وقرار الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان في أفغانستان يعبر عن نفس الآراء بإسهاب.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، نعتقد أنه لا يزال هناك أمل في تحقيق تسوية سياسية في أفغانستان. ولقد أشار الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى بعض التفاوض لإزالة احتمالات إحراز التقدم. ولاحظ في هذا الصدد الاستجابات البناءة من ١٩ بلدا حضرت إلى جانب منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعا خاصا عن أفغانستان في نيويورك يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ذلك الاجتماع الذي حضرته حكومتي أيد جميع المشاركين، بما في ذلك جميع حكومات المنطقة، العناصر الأساسية لتحقيق تسوية سياسية في أفغانستان. وقد وردت هذه العناصر في مشروع القرار الذي نعتمه اليوم، وهي تتضمن احترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ واحترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد والمجموعات، بصرف النظر عن عرقهم أو جنسهم؛ والتأكيد على الدور المركزي لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في التفاوض بشأن تحقيق وقف لإطلاق النار وفي اتخاذ خطوات معينة تفضي إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية؛ والاتفاق على وجوب إنهاء التدخل الأجنبي، ولا سيما تزويد الأطراف المتحاربة بالأسلحة والذخائر.

وباختصار، يوفر مشروع القرار هذا مسودة شاملة للسلام والأمن في أفغانستان وإعادة توطين اللاجئين، ولبدء عملية التعمير، وإصلاح الهيكل الأساسي للبلد الذي مزقته الحرب. ولقد حان الوقت الآن للشروع في تنفيذ هذه المهام العاجلة.

ومن هذا المنطلق يعرب وفد مصر، باعتبارها إحدى الدول المتبينة لمشروع القرار A/51/L.49 حول هذا الموضوع عن التطلع لاعتماد هذا المشروع بتوافق الآراء، كما يعرب عن تقديره للدور الهام والإيجابي الذي اضطلع به وفد ألمانيا في تنسيق المشاورات حول مشروع القرار سالف الذكر.

السيد شليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
بداية أود أن أشكر الأمين العام على تقريره A/51/698 و A/51/704 بشأن الحالة في أفغانستان، وتنفيذ برنامج المساعدة الطارئة إلى ذلك البلد المنكوب بالحرب، وعمل بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. كما نود أن نعرب عن امتناننا وتأييدنا الكامل للجهود الدؤوبة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة برئاسة الدكتور نوربرت هول.

لقد انقضى أكثر من أربعة أعوام على وقوع تغييرات مشجعة في الحالة السياسية في أفغانستان، بعد كفاح طويل ومرير من أجل تحرير ذلك البلد. وكان إنشاء حكومة مؤقتة في كابول في ذلك الوقت مبعث أمل في أن يتمكن جميع الأفغان، بعد طول انتظار، من تنحية خلافاتهم وبدء عملية المصالحة. وكنا نأمل أن يسمح هذا ببدء عملية مصالحة ذي قاعدة عريضة تشمل جميع الفئات. لكننا أصبنا بخيبة أمل كبيرة بسبب استئناف واستمرار الصراع المسلح الذي زاد من معاناة الشعب الأفغاني وأدى إلى التدمير التام للبنية الاقتصادية الأساسية لذلك البلد. وقد أدى تجدد الصراع إلى زيادة أزمة اللاجئين، مما يلحق الضرر ليس بأفغانستان وحدها بل أيضا ببلدان مجاورة في المنطقة.

إن الحالة الراهنة ليست من اختيار الشعب الأفغاني. فعلى مر التاريخ كانت أفغانستان التي تقع على خطوط تقسيم مناطق النفوذ والتنافس بين دول كبرى - موضع صراع مصالح وايدولوجيات شتى. ودفع ذلك البلد وشعبه الأبوي ثمنا باهظا جدا لذلك التقسيم الجغرافي. وقد آن الأوان للمجتمع الدولي لكي يرفع هذا الظلم التاريخي. إن أفغانستان تستحق عودة سريعة للأحوال الطبيعية والسلام والأمن والاستقرار. وعندئذ فقط سوف يستطيع الشعب الأفغاني أن يكرس كل

أفغانستان مركزا لتدريب المتطرفين والإرهابيين الذين عانت منهم دول عديدة منها مصر.

إننا نأمل أن تسفر الجهود السياسية التي بذلتها الأمم المتحدة مؤخرا عن استجابة تلك الدول لكل هذه الجهود وأن تتوقف عن دعمها المادي والعسكري لأي فصيل من الفصائل، بما من شأنه أن يسهل التوصل لتسوية سلمية وإنشاء مجلس سلطة ذي قاعدة عريضة وطابع تمثيلي تام يضم كافة طوائف الشعب الأفغاني.

من الأمور التي تدعو أيضا الى القلق الشديد استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في أفغانستان خاصة مخاطر انتشار ما يقرب من عشرة مليون لغم، والشح الشديد في المواد الغذائية خاصة مع دخول فصل الشتاء، ومأساة اللاجئين والمشردين، والقيود المفروضة على المرأة، تلك الآثار في مجملها تزيد من أهمية تركيز المجتمع الدولي انتباهه للتوصل الى تسوية عاجلة، وفي الوقت نفسه أن يقدم الدعم الإنساني والمادي اللازم مع ربط هذه المساعدة بمدى التزام الأطراف الأفغانية بالسعي نحو تسوية سلمية. وفي هذا الصدد نشاطر الدعوة الموجهة من الأمم المتحدة لكافة الدول بالاستجابة للنداء الموحد الذي أعلنه السيد ياسوشي أكاشي منذ أيام.

لقد شاركت مصر بفاعلية في الاجتماع الذي دعا اليه الأمين العام في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر للدول الإقليمية والدول الأخرى ذات النفوذ في أفغانستان، بالإضافة الى منظمة المؤتمر الإسلامي التي تلعب دورا رئيسيا في جهود التسوية. ونحن إذ نتفق مع الأمين العام فيما أعرب عنه من ارتياحه البالغ لحقيقة أن المجتمع الدولي بدأ مستعدا لإعادة تركيز اهتمامه على الحالة في أفغانستان، فإننا نؤيد ما جاء في تقرير الأمين العام، كما نؤيد ما يعتزمه الأمين العام من عقد المزيد من الاجتماعات لهذه المجموعة.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن الشعب الأفغاني في الأشهر القليلة القادمة من أن يضمم جراحه، كما نأمل أن تتسع صدور القادة الأفغان لبدء حوار سياسي واسع يتم خلاله تحقيق المصالحة الوطنية من أجل بدء مسيرة الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان.



ونعتقد أن الاجتماع الذي عقده الأمين العام بشأن أفغانستان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في نيويورك يشكل خطوة هامة على الطريق صوب التوصل الى تسوية سلمية للأزمة في أفغانستان. ونأمل أن يساعد تقارب الآراء الذي شهدناه في الاجتماع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان على إقناع الأطراف بأنه لا يمكن إيجاد مخرج من هذه الأزمة إلا من خلال الحوار السياسي. ورحب أيضا بنية الأمين العام عقد المزيد من الاجتماعات لتلك المجموعة في المستقبل.

إن الأولوية الأكثر إلحاحا اليوم هي التوصل الى وقف فوري لإطلاق النار. وعندئذ فقط يمكننا أن نعمل لمساعدة الأطراف في أفغانستان على البدء بحوار سياسي جاد لتحقيق المصالحة الوطنية. ومع ذلك، فقد تعلمنا من تجربة الماضي أنه ما دامت كابول خاضعة لسيطرة طرف واحد من الأطراف، فإن المجموعات الأخرى ستكون مترددة في الشروع بمفاوضات جديدة. ولهذا السبب، ينبغي دراسة خيارات من قبيل وضع كابول، ولو لفترة مؤقتة، تحت سيطرة الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الإسلامي أو تحت سيطرة إدارة جماعية للأطراف المتحاربة، دراسة جادة قبل بذل أية محاولة لبدء عملية المفاوضات. وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضا أن جعل كابول منزوعة السلاح شرط مسبق لا غنى عنه لتحقيق أي من هذه الخيارات، وإلا فإن وقف إطلاق النار لن يستمر.

وفي هذا الصدد، تعلق بلادي أهمية خاصة على مواصلة الدور البناء الذي ما فتئت منظمة المؤتمر الإسلامي تقوم به من أجل إيجاد تفاهم مشترك فيما بين الأطراف الى أفغانستان، وترحب بالزيارة التي قام بها وفد منظمة المؤتمر الإسلامي مؤخرا الى أفغانستان. ونحن نهم أن منظمة المؤتمر الإسلامي تبذل جهودها، كما فعلت في الماضي، بتعاون وتنسيق وثيقين مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وهي في طابعها مكملة لجهود الأمم المتحدة.

إننا نعتقد أن السلام الدائم في أفغانستان لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة حكومة تضم جميع الأطراف وتستند الى قاعدة عريضة. وكما ذكرنا جميعا في كل مناسبة، فإن السلام الدائم والمصالحة في أفغانستان

طاقاته لإعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلده.

وثمة حقيقة واقعة هي أن الشعب الأفغاني، على الرغم من معاناته الهائلة، نجح دائما في مقاومة التدخل والعدوان. وحافظ على مر التاريخ على وحدته وهويته الوطنية. ولم يذعن لمحاولات كان يمكن أن تؤدي إلى تجزئته على أسس عرقية أو طائفية. وتواجه أفغانستان حاليا تهديدات مماثلة. ونحن في تركيا لا يرادونا أدنى شك في أن الشعب الأفغاني سينهض مرة أخرى وسيقاوم ويهزم هذه التهديدات الموجهة ضد وحدته وهويته الوطنية.

وتتمثل المسؤولية الأساسية للمجتمع الدولي في ظل الظروف الراهنة في أن يحترم احتراماً مطلقاً سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، وأن يمتنع امتناعاً تاماً عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وأن يحترم حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره، وأن يمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تفاقم أو تعقيد الحالة. ومن الأهمية البالغة في هذه المرحلة أيضا أن تمتنع البلدان الأخرى عن تقديم الأسلحة والعتاد للأطراف المتحاربة حيث أن أي مساعدة عسكرية تقدم لأحد الأطراف ستشجع تلك الفئة على السعي إلى التفوق في الميدان وبالتالي ستثنيها عن الدخول في المفاوضات. وهذا سيؤدي بدوره إلى تدابير مضادة من جانب الأطراف الأخرى وإلى تصعيد السباق على التسليح.

وتركيا هي من بين مقدمي مشروع القرار المقدم في إطار البندين ٢١ (ج) و ٣٩ من جدول الأعمال. ويسرنا أن نعبر عن امتناننا للوفد الألماني على الطريقة الرائعة التي أدار بها العمل الطويل والحساس الذي انطوى عليه التنسيق لإعداد هذا النص. كما نشكر الوفود المهمة الأخرى التي اشتركت عن قرب في صياغة هذا القرار.

وقد أرسى القرار ٨٨/٥٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخمسين وقرار مجلس الأمن ١٠٧٦ (١٩٩٦) الذي اتخذته قبل شهرين، المبادئ التوجيهية لعملية السلام في أفغانستان. ونحن نحاول الآن البناء عليها.

وانطلاقاً من الصلات التاريخية الطويلة والروابط الثقافية الوثيقة بين تركيا وأفغانستان، فإننا على استعداد للقيام بنصيبنا من المسؤولية الواقعة على عاتق المجتمع الدولي بمساعدة شعب أفغانستان عن طريق المصالحة ومساعدته على الحفاظ على السلامة الإقليمية لأفغانستان وسيادتها واستقلالها ووحدتها الوطنية.

**السيد كمال** (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
لقد أعرب وفدي عن وجهات نظره حيال الوضع في أفغانستان بتفصيل شديد - في الجلسات العامة للجمعية خلال مناقشتها العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وفي مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، وفي اجتماع الدول الإقليمية والدول الأخرى التي لها نفوذ في أفغانستان الذي عقده الأمين العام في هذا المبنى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر - وبالتالي لا حاجة الى تكرارها.

إن من المحزن أن نرى أرض أفغانستان الأبية ذات التراث التاريخي والثقافي العريق، تخرج منها هذه الصورة المحزنة للاضطراب والفوضى. ومما يزيد الأسى أن المسؤولين بصورة رئيسية عن الوضع القائم اليوم في أفغانستان، والآخرين الذين وقفوا موقف المتفرج أثناء اغتصاب ذلك البلد وسكانه، أو الذين كانوا يمسكون زمام السلطة من الداخل وكانوا يستطيعون القيام بما يلزم، ولكنهم لم يفعلوا، وأصبحوا اليوم في وضع لا يتيح لهم، عمل أي شيء، سواء بحكم الواقع أو القانون، يقدمون أنفسهم اليوم، أو هكذا يتصورون، كمنقذين لذلك البلد وأبطال عدم التدخل بجميع أشكاله وعدم استخدام الوسائل العسكرية. إن هذا يشكل تعدياً على مصداقيتنا وكذلك على مصداقية الجمعية العامة والشعب الأفغاني.

ولا تزال أفغانستان تمر بأوقات حزينة وفترة اضطراب، وخاصة بسبب فشل البعض في فهم أنه لا يمكن بلوغ الحل إلا بالحوار والسعي على نطاق واسع الى تحقيق الاستقرار في أفغانستان الموحدة ذات السيادة والسلامة الإقليمية. وهذا يتطلب وجود فهم فيما بين الأفغانين أنفسهم بأن من مصلحتهم وضع نهاية للحرب بين الأشقاء، واحترام التنوع العرقي وواقع أرضهم، وأن يتيحوا لبلدهم ولأهلهم المضي قدماً

لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال ممارسة شعب أفغانستان إرادته الحرة. وإن تعاون الشعب الأفغاني، وخاصة قادته، ضروري إذا أردنا إيجاد مخرج من هذه الأزمة. وتحث حكومتي جميع الأطراف الأفغانية مرة أخرى على الشروع في طريق المصالحة الوطنية من خلال الوسائل السلمية والحوار السياسي.

وهناك بالطبع حاجة مستمرة الى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للشعب الذي يعاني في أفغانستان المنكوبة بالحرب. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة النداء الوارد في الفقرات ذات الصلة من مشروع القرار الى جميع الدول الأعضاء بتوفير كل المساعدات المالية والتقنية والمادية الممكنة من أجل عودة اللاجئين والمشردين الأفغان. ويحدونا الأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي بنشاط لنداء الأمين العام لتقديم المساعدة الإنسانية لأفغانستان، وذلك عن طريق الإسهام بسخاء في الصندوق الاستئماني للطوارئ في أفغانستان الذي أنشئ لهذا الغرض. وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تشارك في برنامج تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة الى أفغانستان، لجهودها المضيئة لمعالجة الوضع الإنساني على الرغم من الصعوبات المختلفة التي واجهتها.

ومن الناحية الأخرى، هناك حاجة أيضاً الى برنامج للمساعدة الاقتصادية وإعادة البناء على المدى الأطول. ولكن لا يمكن توخي ذلك إلا بعد استتباب أحوال السلم والأمن والاستقرار. ومن شأن مثل هذا البرنامج أن يكون حافزاً لشعب أفغانستان إذا أردنا البدء بالتفكير في صفقة ملموسة لإعادة البناء الاقتصادي يمكن تقديمها لحكومة ذات قاعدة عريضة في مرحلة معينة من عملية السلام في المستقبل.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن تركيا على استعداد للقيام بكل ما في وسعها للإسهام في تحقيق السلام في أفغانستان. وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر عرض حكومتي، إذا لزم الأمر، استضافة مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة في تركيا تشارك فيه جميع الأطراف المعنية لإجراء المفاوضات اللازمة بهدف تحقيق المصالحة وإيجاد تسوية تستند الى المبادئ التي نؤمن بها جميعاً.

أفغانستان، ولأنه من المفهوم دائما أن باكستان تريد مساعدة الأفغان على التوصل الى اتفاق فيما بينهم على حل عادل منصف ودائم. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا التفاهم الى اتفاق؛ يعقبه اتفاق آخر على أنه بمجرد بدء سريان وقف إطلاق النار، تشكل لجنة سياسية تتألف من ممثلين عن جميع المحافظات، يمكن أن تناقش وتتفق على طرائق تسريح الميليشيات المسلحة وجمع الأسلحة الثقيلة وتشكيل وتجنيد قوة أفغانية محايدة تتكون من ممثلين عن جميع المحافظات لإحلال السلم والأمن في كابول، وتشكيل حكومة عريضة القاعدة تتولى المسائل الدستورية وإحياء المؤسسات الوطنية الأفغانية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد بيروفي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أشكر الجمعية العامة على إعطائي هذه الفرصة لمخاطبتها بشأن الحالة في أفغانستان.

أمامنا اليوم تقرير الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الواردان في الوثيقتين A/51/698 و A/51/704. وهذان التقريران بيانان وموجزان وواضحان، وأنا أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير منظمة المؤتمر الإسلامي للأمين العام، ليس فقط لهذا العرض الذي جاء في حينه لهذه المواد المفيدة، وإنما أيضا لجهوده المتواصلة والدؤوبة من أجل الاهتداء الى حل مشرف لمسألة أفغانستان، بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

في هذا الاجتماع، تنضم منظمة المؤتمر الإسلامي الى الأمم المتحدة مرة أخرى في الإعراب عن قلقها المتواصل مما تعانیه تلك الأمة منذ تحررها من إزهاق للأرواح ومن الإصابات الجسيمة والدمار الهائل الذي لحق بالمتلكات. وعلى امتداد سنوات الحرب الأهلية، ركزت منظماتنا جهودها، دون تحفظ، على تشجيع وقف الأعمال العدائية في أفغانستان حتى يتسنى

صوب السلام والأمن اللذين بهما وحدهما يمكن لأفغانستان أن تبدأ بإعادة البناء بعد ما يقرب من عقدين من الحرب والاضطراب ويمكن إعادة ما يتجاوز المليون من اللاجئين في باكستان وفي البلدان المجاورة الى ديارهم بشرف وكرامة.

إن الحالة في أفغانستان لا تزال تؤثر تأثيرا حادا على باكستان. فالصلات بين البلدين وثيقة الى حد أن انعدام الاستقرار في أفغانستان يؤثر تلقائيا على محافظات باكستان الواقعة على الحدود الشمالية والغربية؛ علاوة على أن أفغانستان أصبحت مصدرا للهجمات الإرهابية التي تحدث في باكستان والتي يجري التحريض عليها من داخل أفغانستان وخارجها. وبسبب قلقنا العميق من هذا الوضع، قدمنا دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة الخاصة، في جميع الجهود التي تبذلها بحثا عن صيغة تمكنها من الجمع بين الفصائل الأفغانية. وسواصل القيام بذلك حتى يتسنى التركيز على المهام الحقيقية المطروحة أمامنا وهي: إزالة ما يقرب من عشرة ملايين لغم تركتها عن عمد قوات الاحتلال الروسية السوفياتية وألغام أخرى زرعتها سلطات كابول السابقة في أوائل هذا العام، وتأهيل ألوف الناس الذين فقدوا أطرافهم بسبب هذه الألغام، مما حد بشدة من قدرتهم على كسب قوتهم، وفي المقام الأول تعمير ذلك البلد وإعادة بناء هياكله الأساسية وإنعاش اقتصاده.

والى أن يتحقق ذلك، لا بد من تواصل تدفق المساعدة الإنسانية الى المحتاجين في أفغانستان، من دون أن تكون مشروطة بأيّة معايير دخيلة. ولقد ساهمت باكستان دوما بأكثر من نصيبها العادل في هذا الجهد الإنساني، وسوف تواصل ذلك.

وأخيرا، وبفضل جهود السيد نوربرت هول الذي استعان الى حد ما بالمبادرات التي اضطلعت بها باكستان، يبدو اليوم أن ثمة تفاهما أوسع حول وقف إطلاق النار وتبادل السجناء وإنشاء لجنة من ١٢ عضوا، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي - على ما نأمل - لرصد تنفيذ وقف إطلاق النار بين طالبان من جهة والتحالف الذي يقوده الجنرال دوستم من جهة أخرى. وقد أمكننا المساعدة في تحقيق هذا التفاهم، لأننا أبقينا على اتصالاتنا مع جميع الفصائل في

الغالية، بما فيها حقوق المرأة والطفل، التي أهدرت في الاضطرابات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أوفد إلى أفغانستان عدد من البعثات الرفيعة المستوى التابعة للمنظمة. وفي المناقشات التي أجريت مع مختلف القادة الأفغانيين خلال هذه البعثات، اقترح عقد اجتماع لممثلي جميع الفصائل الأفغانية داخل وخارج أفغانستان لاستكشاف ووضع إطار مقبول مشترك لدراسة المسائل السياسية والأمنية للبلاد، بما في ذلك نقل السلطة سلمياً. وهذا الاقتراح يجري العمل على تنفيذه بشكل نشط وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

ونحن، إذ نجدد نداءنا بعقد اجتماع موسع للقادة الأفغان، لدينا الآن ما توصل إليه الاجتماع الذي عقد مؤخراً في طهران بناء على مبادرة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية وشاركت فيه الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وهناك إشارة مفصلة أيضاً في تقرير الأمين العام (A/51/698 و A/51/704) إلى المداولات التي جرت في اجتماع ممثلي الدول الإقليمية وسائر الدول ذات النفوذ في أفغانستان، الذي عقده هنا في نيويورك يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وشاركت فيه منظمنا.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة لعقد اجتماع لقادة مختلف الفصائل الأفغانية في أي مكان يقبله المشاركون في ذلك الاجتماع، مثل جدة، على سبيل المثال. وستوفر التسهيلات الكافية للمؤتمر في الموقع الذي يتفق عليه سعياً وراء تحقيق الأهداف التي تكلمت عنها من قبل.

وأنتهز هذه الفرصة لأبلغ الجمعية العامة بأن بعثة رفيعة المستوى من منظمة المؤتمر الإسلامي زارت أفغانستان مرة أخرى مؤخراً وكذلك بعض البلدان الأخرى في المنطقة، لاستكمال جهود الأمم المتحدة الجارية في الوقت الحالي من أجل المصالحة.

ومشروع القرار (A/51/L.49) المعروض على الجمعية العامة، والذي عرضه ببلاغة سعادة السيد

تهيئة المناخ اللازم لعملية سلمية ذات مصداقية تؤدي إلى تشكيل حكومة نيابية عريضة القاعدة.

وفي سياق اتصالات منظمة المؤتمر الإسلامي مع مختلف القادة الأفغان، وبخاصة أثناء بعثاتها إلى ذلك البلد، كانت المنظمة تحاول دائماً أن تبين لهم مدى عقم اللجوء إلى استخدام القوة والسعي وراء حل عسكري، بدلاً من التفاوض لإيجاد تسوية عملية مشتركة للمحنة التي يمرون بها. وحاولنا مساعدتهم على أن يتعلموا من دروس التاريخ أن نتائج أي نضال بطولي من أجل التحرر من الغزاة الأجانب تختلف كثيراً، بطبيعة الحال، عن تلك المترتبة على انتزاع المرء زمام الحكم من شعبه وعلى أرضه وبوسائل أخرى غير الوسائل القانونية والسلمية.

وبينما نواصل جميعاً الدعوة إلى الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وهو ما يتوجب علينا، فلا يمكننا، مع ذلك، أن نظل غافلين عن حقيقة أن عدم الاستقرار والفوضى في بلد ما يؤثران أيضاً خارج حدوده. فلنعتزف إذن بأن ما يحدث داخل أفغانستان لا يمكن أن يترك جيرانها بمنأى تام عن آثاره. وبالتالي، فإن عودة السلام والهدوء إلى أفغانستان ستأتي بالفرج، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، إلى حكومات وشعوب البلدان التي كانت، بدرجة أو أخرى، أولاً ضحية الاحتلال الأجنبي في أفغانستان ثم أصبحت الآن ضحية الحرب الأهلية الدائرة فيها. ونعتقد أنه بغية عدم تشجيع استمرار الأحوال غير المستقرة هناك، ومنع زيادة تصعيد الصراع المسلح الداخلي، يتعين على جميع الدول أن تضطلع بدور بناء من خلال منع بيع وإمداد الأسلحة لكل الفصائل في أفغانستان في الوقت الراهن. كما أن دورها في منع إيواء وتدريب الإرهابيين والقضاء على الاتجار المدمر بالمخدرات، سيكون حاسماً في احتواء المشكلة الحالية في أفغانستان.

إننا، في منظمة المؤتمر الإسلامي، نعتبر أن جهودنا تكمل جهود الأمم المتحدة لمساعدة القيادة الأفغانية المختلفة، إلى أقصى حد إنساني ممكن في حدود وسائلنا المحدودة، لاستعادة السلام والهدوء إلى بلدهم، وحتى تستعاد، في جملة أمور، حقوق الإنسان

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى  
فرادى البلدان أو المناطق؛

تقارير الأمين العام (A/51/315 و A/51/353 و  
A/51/528)

مشاريع القرارات (A/51/L.27/Rev.1 و  
L.37/Rev.1 و L.50/Rev.1)

مشروع مقرر (A/51/L.43)

(د) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني:

تقرير الأمين العام (A/51/171)

مشروع قرار (A/51/L.41)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي  
الكلمة الآن لسعادة السيد سيد عمر سيد أحمد وزير  
الشؤون الخارجية لجزر القمر، ليعرض مشروع القرار  
A/51/L.27/Rev.1.

السيد أحمد (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن  
الفرنسية): اسمحوا لي بأن أعرب مرة أخرى من فوق  
هذه المنصة، عن تهاني القلبية للسيد غزالي اسماعيل  
بمناسبة انتخابه، الذي هو جدير به، لرئاسة الدورة  
الحادية والخمسين للجمعية العامة. وهذا التكريم  
الإجماعي الذي منحه إياه المجتمع الدولي يعد أيضا  
تحية لبلده العظيم مالايزيا، الذي ترتبط جزر القمر به  
بروابط من التعاون والصداقة.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن  
أعمق تعازينا للأسر والبلدان الصديقة التي فقدت  
أعضاء لها في الكارثة الجوية التي وقعت منذ أسابيع  
قليلة قبالة شاطئ جزر القمر. وقد كنا نتمنى أن نتمكن  
من إنقاذ المزيد من الأرواح البشرية؛ لكن ما الذي كان  
يمكننا القيام به ودولتنا تفتقر إلى الموارد الضرورية  
لمواجهة تلك الظروف؟ وهذا كله يرجع إلى أزمة مالية  
واقصادية دامت طويلا - على الأقل لعقد من الزمان  
حتى الآن.

تونو إيتيل، الممثل الدائم لألمانيا، يعكس رغبة المجتمع  
الدولي الخالصة في إنهاء الأعمال العدائية والشكوك  
الخطيرة التي تحيق بأفغانستان. كما أنه يدعو إلى  
ضرورة بدء عصر من السلم والاستقرار في البلد عن  
طريق إقامة حكومة تمثيلية واسعة القاعدة. ونحن  
نؤيد مشروع القرار ونأمل أن يساعد اعتماده  
وتنفيذه على إحداث تغيير جديد لصالح شعب  
أفغانستان.

في الختام، أؤكد مجددا النداءات العديدة التي  
وجهها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة  
السيد حامد الغابد، لوقف الأعمال العدائية في  
أفغانستان من جانب جميع الأطراف المشاركة في  
الصراع؛ ومنع بيع وتوريد الأسلحة إلى جميع الفصائل  
في أفغانستان، واتخاذ تدابير فورية لبناء الثقة تؤدي  
إلى عقد اجتماع لممثلي مختلف الأطراف والشخصيات  
الأفغانية، ربما بمن فيهم الملك، وقطاعات المجتمع  
الأفغاني الهامة، لوضع برنامج يتفق عليه لتعزيز  
التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية.

وأود أن أؤكد للجمعية العامة مجددا التزام منظمنا  
الكامل بالقيام بدور بناء مكمل لدور الأمم المتحدة  
لتسهيل بعثة الممثل الخاص للأمم المتحدة السيد  
نوربرت هول، وعملية السلام الشامل في أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا  
البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه بغية إتاحة الفرصة  
للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة  
الخامسة باستعراض الآثار المالية المترتبة على تنفيذ  
مشروع القرار A/51/L.49 في الميزانية البرنامجية،  
يؤجل البت في مشروع القرار حتى يوم الثلاثاء الموافق  
١٧ كانون الأول/ديسمبر.

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية  
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في  
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة:

عاجلا باسم جميع شعب جزر القمر بأن يقدم لنا المعونة الفورية. إن استقرارنا وديمقراطيتنا الوليدة يعتمدان على تلك المساعدة، فالديمقراطية لا يمكن التبشير بها لشعب يعاني من الجوع ويشعر بالقلق على مستقبله.

أخيرا أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر من صميم القلب المنظمات والبلدان الصديقة التي تعمل في جزر القمر لما تقوم به من تخفيف معاناة شعبنا.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أعرب عن وجهة النظر التي تشارك فيها حكومة جزر القمر والمجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية. فمنذ أن تولى فخامة محمد تقي عبد الكريم السلطة كرئيس للدولة جرت اتصالات بين الحكومتين الفرنسية والقمرية بشأن هذا الموضوع، وأعلنت الحكومتان عن استعدادهما للنظر في المسألة على نحو تدريجي في إطار عمل مناسب، وهو لجنة فرنسية قمرية مشتركة. ولهذا السبب وبغية العمل على زيادة تخفيف حدة التوترات، فإن حكومة جزر القمر والمجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة، بعد جهود مشتركة، تطلب للمرة الثانية أن يؤجل النظر في مسألة جزيرة مايوت القمرية إلى موعد لاحق، على أن يظل الموضوع مدرجا على جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

وخلال الدورة الأخيرة لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في يواندا في تموز/يوليه الماضي، اعتمد قرار بشأن جزيرة مايوت القمرية، يطلب إلى الطرفين المعنيين اللجوء إلى الحوار لحسم خلافاتهما التي دامت طوال العقدين الماضيين على نحو يحقق مصالح الطرفين إلى أقصى حد ممكن. ويؤيد بلدي دون تحفظ هذا النهج الذي يتطلب دعم وتشجيع المجتمع الدولي كله.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي ليعرض مشروع القرار A/51/L.37/Rev.1.

**السيد أولهاي** (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بقدر كبير من الفخر والأسى معا أوجه انتباه

وأود أن أصف باختصار الحالة الاقتصادية الصعبة التي يواجهها بلدي، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية. إن اقتصاد جزر القمر يعتمد أساسا على الزراعة، التي توفر تقريبا جميع عائدات صادراتها، التي تمثل ٤٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ومحاصيلها التصديرية الرئيسية هي زهر الايلنج والفانيليا والقرنفل، ولكن هذه المحاصيل التقليدية تواجه الآن منافسة عنيفة في أسواق العالم بسبب انخفاض أسعارها وبسبب إنتاج مركبات بديلة للفانيليا.

كما أن جزر القمر مضطرة للتكيف مع العديد من القيود التي تعوق تميزتها الاقتصادية والاجتماعية. فحجم بلدنا صغير، وزاد من مأساته فصل جزيرة مايوت القمرية من بلدنا، وهناك عزلتنا الجغرافية، ومعدلات المواليد المرتفعة، والموارد الطبيعية المحدودة، وتكاليف النقل الدولي الباهظة، وكلها عناصر تحد من قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة.

ويزيد الأمر سوءا تواتر الأعاصير المدمرة. فضلا عن ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي المؤسسي الذي ساد في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ والذي تعاقبت فيه على حكم البلاد ١٧ حكومة، أدى إلى تفاقم الحالة السيئة التي كانت قائمة بالفعل.

وكانت أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، عندما غزا بلدي جيش من المرتزقة الدوليين وأطاح برئيس الجمهورية و عطل النظام الدستوري وبالتالي مؤسسات الدولة، ضربة أخرى قاصمة لاقتصادنا وأدت إلى خسائر مادية وأضرار هيكلية بالغة. وبذل شعب وحكومة جزر القمر جهودا ضخمة لمساعدة أكثر قطاعات السكان تأثرا وحرمانا. وبغية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة فإن الحكومة التي تعاني أصلا من نقص الموارد عملت على نحو طارئ على إعادة توزيع جزء كبير من ميزانية الدولة ومواردها المالية المخصصة عادة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

إن الحكومة لا تمتلك الوسائل اللازمة للاضطلاع ببرامج التعمير والتنمية اللازمة لحياة أمتنا. ومن ثم فإن رئيس جمهورية جزر القمر الإسلامية، فخامة السيد محمد تقي عبد الكريم، يوجه إلى المجتمع الدولي نداء

في عملية للمصالحة الوطنية تسمح، كما يذكر مشروع القرار، بالانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعمير والتنمية، وتوفير الاحترام على الوجه التام لأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وموظفي المنظمات غير الحكومية المشاركة في هذه العملية.

إن مشروع القرار المعروض علينا لا يمكن أن يوصف بأنه سياسي. فهو لا يروج لأحد إلا شعب الصومال والمجتمع الدولي. ويوجه نداءً لإنسانيا لتجديد الجهود وإعادة التركيز على شعب في حاجة ملحة، كما هو الحال في أنحاء أخرى من العالم. يجب علينا أن نساعد الصومال على العودة إلى الحياة وعلى استمرار البناء على الجهود التي لا تكل التي يبذلها الأمين العام والدول والمنظمات التي تستجيب لهذا النداء من أجل المساعدة. إن تجاهل هذا النداء الأساسي الوارد في مشروع القرار لن يؤدي إلا إلى مزيد من اليائسين في المستقبل القريب.

وأخيرا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ القرار وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وإنني واثق من أن مشروع القرار سيحظى كالمعتاد بالدعم الكامل من الجمعية العامة وسيعتمد بتوافق الآراء.

**السيد باكال (الكونغو)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، يشرفني أن أعرض مشروع المقرر الذي يرد في الوثيقة A/51/L.43، المعنون "تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة".

لقد تم إعداد مشروع المقرر هذا في ضوء الحالة الجديدة التي تتسم بالسلام والديمقراطية في الجنوب الأفريقي. وكما يدرك الأعضاء أنشأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هيئة معنية بالشؤون السياسية والدفاع والأمن لتحل فعليا محل مجموعة دول خط المواجهة. ومن ثم، فإن مشروع المقرر هذا يعكس الحاجة إلى تحويل التعاون المستقبلي بين الأمم المتحدة والجنوب الأفريقي إلى تعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الجمعية العامة إلى مشروع القرار المنقح A/51/L.37/Rev.1 بشأن "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال". أما عن الفخر فيرجع ببساطة إلى حقيقة أن عددا من الأعضاء في منظماتنا قدموا مشروع القرار وهذا دليل واضح على انشغال المجتمع الدولي الدائم بالصومال وبشعبها.

إننا جميعا ندرك تماما المحن والتجارب التي يعاني منها الصومال، من الجفاف إلى المجاعة، إلى الانهيار في مجال الصحة والتعليم والمؤسسات الاجتماعية، إلى الحرب والانتهاك الكامل لحقوق الإنسان والقتل المتعمد الذي أدى في نهاية المطاف إلى الانهيار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن الحياة اليومية لمعظم الشعب الصومالي أصبحت كابوسا، فالبؤس والمعاناة وعدم اليقين آلام مستمرة. ومشروع القرار في صميمه يعلن أن العالم لم ينس الصومال وإنه لم يتركها وإننا لا نزال نهتم بشعب الصومال. وهذا هو القدر الكبير من الفخر الذي نشعر به جميعا.

ويلاحظ مشروع القرار أيضا مع القلق حالة عدم الاستقرار السياسي وانعدام السلطة المركزية، والحالة الإنسانية والأمنية التي تزداد سوءا في أجزاء كثيرة من البلد. إن جزءا كبيرا من شعب الصومال في حاجة ماسة إلى المساعدة، وهو ما يشير إليه مشروع القرار حين يشير إلى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) الذي يحث المجلس فيه جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتأثرين في الصومال. إن هذا الجهد لا يزال مطلوبا ويجب أن يستمر.

ويشدد مشروع القرار بحق على مبدأ أن الشعب الصومالي، وبخاصة على الصعيد المحلي، هو الذي تقع عليه المسؤولية الأساسية عن تنميته وعن المحافظة على استدامة برامج المساعدة للإنعاش والتعمير. وهذا لن يكون ممكنا على المدى الطويل إلا إذا كان هناك جهد حقيقي ومستمر من جانب الأطراف والحركات والفصائل في الصومال لإنهاء الأعمال العدائية والدخول

وقد أعيد إصدار مشروع القرار A/51/L.50 باعتبارها A/51/L.50/Rev.1 رغبة في استكمالها بفقرة ديباجية إضافية، وهي الفقرة السابعة من الديباجة ونصها كما يلي:

"وإذ ترحب بالاجتماع الذي عقد في جنيف في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بشأن إعادة إدماج اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى"

وترتبط هذه الإضافة بالفقرة ٦ من المنطوق التي تشير إلى نفس الاجتماع.

(تكلم بالفرنسية)

إن التطورات الأخيرة في رواندا، المتمثلة في العودة الفجائية للاجئين بأعداد هائلة بشكل لم يسبق له مثيل على نحو يبعث على السرور - كانت أمراً تأمل رواندا - حكومة وشعباً - في حدوثه منذ وقت طويل. لقد رأى أبناء وبنات بلدنا في نهاية المطاف شعاع النور وفهموا حقيقة الوضع، واستطاعوا التخلص وبحق من مختطفهم الذين كانوا قد احتجزوهم رهينة لمدة عامين ونصف.

وبدأت حركة العودة يوم الجمعة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وانتقلت حكومة رواندا وعلى رأسها رئيس جمهوريتنا إلى منطقة الحدود بين رواندا وزائير للترحيب بهؤلاء المواطنين العائدين ولتوجيه التحية إليهم. وكان حماس الحكومة بلا حدود. واتخذت كل التدابير الاحتياطية رغم الصعوبات الناجمة عن ضخامة عدد العائدين الذين يحتاجون إلى خدمات وإلى تلبية احتياجاتهم الهائلة. وتضطلع حكومة رواندا بكامل مسؤولياتها في إعادة توطين كل هؤلاء اللاجئين العائدين وإعادة إدماجهم في وطنهم بالوسائل التي أتاحتها وسيتيحها المجتمع الدولي في إطار التضامن الفعال مع الشعب الرواندي. واليوم، تمت تعبئة الشعب الرواندي للترحيب بمواطنيهم العائدين.

إن ما نواجهه هو أزمة إنسانية، ينبغي معالجتها بمساعدة تتناسب مع الحجم الهائل للعائدين إلى الوطن. ويتراوح عدد اللاجئين الروانديين الذين عادوا

ويعرب مشروع المقرر A/51/L.43 عن التقدير للأمين العام لجهوده المتعلقة بتقديم المساعدة إلى دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة. كما أنه يحيط علماً مع التقدير بالدعم المستمر الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى تلك الدول كما لوحظ في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/528. كما يحث المجتمع الدولي على مواصلة تعاونه المثمر مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمساعدتها في الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل تعمير اقتصاداتها وإنعاشها وتنميتها.

وبموجب مشروع المقرر هذا لن تنظر مسألة تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال بعد الآن، وإنما ستُنظر في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل رواندا الذي سيعرض مشروع القرار A/51/L.50/Rev.1.

**السيد كايينامورا (رواندا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي بأن أعرب عن امتناننا لجميع الوفود الممثلة في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة لأنها جعلت من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار A/51/L.50/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة الدولية إلى رواندا من أجل إعادة إدماج اللاجئين العائدين وإعادة إقرار السلم التام والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية" الذي توشك الجمعية العامة أن تعتمده.

ونحن ممتنون بشكل خاص للبلدان التالية التي قدمت مشروع القرار هذا وهي: اثيوبيا، الأرجنتين، اريتريا، استراليا، أنغولا، أوغندا، البرازيل، بنغلاديش، تشاد، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، السنغال، سوازيلند، شيلي، غامبيا، غانا، الكاميرون، كندا، مالي، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.



**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أيرلندا ليعرض مشروع القرار A/51/L.41.

**السيد هولوهان** (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/51/L.41، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني". وتود الصين والجمهورية التشيكية إضافة اسميهما إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

إن الاتحاد الأوروبي يعتبر الجهود الدولية المبذولة لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني أحد المكونات الأساسية لعملية السلام. ونحن نعتقد أن من الضروري، بغية الحفاظ على بيئة مؤاتية للتقدم في عملية السلام، وخاصة في هذا الوقت الصعب، أن يشهد الشعب الفلسطيني ويلمس بنفسه الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية للتغيرات السياسية التي ستأتى عن اتفاق السلام الشامل بين إسرائيل وجيرانها.

والاتحاد الأوروبي ملتزم، في إطار المساهمة في عملية السلام، بتقديم مساعدة مالية ملموسة، وغير ذلك من أنواع المساعدة، من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على الوفاء بمهامها الإدارية. ويشكل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء معاً أكبر المساهمين في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وقد تعهدنا من قبل بتقديم ٦٢٥ مليون دولار على شكل مساعدات خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩، بهدف المساعدة على ترسيخ أقدام السلطة الفلسطينية وتحسين ظروف المعيشة للشعب الفلسطيني. وفي العام الماضي بلغ إجمالي مساهمات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ٤٥ في المائة من مجموع مساهمات المانحين المقدمة إلى الضفة الغربية وغزة. وفي المؤتمر الوزاري المعني بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى الشعب الفلسطيني، الذي عقد في باريس في كانون الثاني/يناير، تعهد الاتحاد الأوروبي بالإسهام بمبلغ ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وكان من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يقوم برعاية المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد في القاهرة في الشهر المنصرم.

من زائير منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ما بين ٦٨٠ ٠٠٠ و ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ. ونتوقع أن نستقبل ما بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ من تنزانيا قبل نهاية هذا العام. يضاف إلى هذه الأرقام عدد كبير من الأفراد الذين فروا من عمليات الإبادة الجماعية وغيرهم من اللاجئين الذين عادوا إلى رواندا منذ عام ١٩٩٤. ونأمل في ألا يحول أولئك الذين استخدموهم رهائن وغيرهم من القادة السياسيين دون عودتهم وألا يحاولوا الإبقاء عليهم في مخيمات اللاجئين لمجرد خدمة أغراضهم السياسية بما يضر برفاه اللاجئين. إن ما نحتاجه لتحقيق هذه الغاية هو تعبئة حقيقية للموارد تتمشى مع الاحتياجات العاجلة الحالية لإنعاش الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية لرواندا. وتتاح للأعضاء وثيقة مفصلة تبين احتياجات رواندا ذات الأولوية من أجل إعادة بنائها ومساعدة شعبها.

إن حكومة رواندا لا تستطيع، إذا ما تركت تعمل وحدها، أن توفر الاحتياجات العاجلة لشعبها، ولو على أدنى مستوى من الضروريات الأساسية، في مجالات التغذية والملبس والعلاج الطبي والإسكان ومياه الشرب وما إلى ذلك. وبالتالي، تناشد الحكومة الرواندية المجتمع الدولي وجميع البلدان الممثلة هنا في الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة ملموسة ومتزايدة.

وتبارك حكومة رواندا المبادرة دون الإقليمية التي طرحت في مؤتمر القمة العالمية للأغذية الذي اختتم أعماله مؤخراً في روما. وفي تلك المناسبة، التقى رؤساء دول أو حكومات تلك المنطقة دون الإقليمية بقيادة رئيس جمهورية كينيا دانييل آراب موي، وأعربوا عن رغبة إجماعية في أن يعتبر المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى رواندا مسألة ينبغي توجيهها ليس فقط من خلال القوة المتعددة الجنسيات، بل أيضاً والأهم من خلال تحويلات سريعة، بقيمة متكافئة، للأموال والسلع والخدمات، ترسل إلى المنطقة مباشرة لفائدة اللاجئين الروانديين العائدين.

وأنتهز هذه الفرصة لأشكر البلدان الصديقة والمنظمات الدولية والأمم المتحدة على المساعدة التي تواصل تقديمها إلى بلادي. ومن شأن مشروع القرار المعروف على الجمعية العامة أن يعزز هذه المساعدة.

السلطة الفلسطينية إلى إدانة هذه الجرائم المتعمدة إدانة قاطعة وإلى بذل ما في وسعها للقبض على القتلة وتسليمهم إلى إسرائيل.

لقد ظلت إسرائيل منذ سنوات طويلة تتعاون تعاوناً كاملاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى، في تنفيذ البرامج التي تستهدف تحسين ظروف المعيشة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أنه يمكن لمنسق الأمم المتحدة الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يضطلع بدور ملموس في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي حددتها تلك المنظمات.

وفي رأينا، أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من جهودها وتمويلها لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي، من أجل تيسير التنفيذ الناجح لإعلان المبادئ، وتؤيد إسرائيل وتشجع بالكامل تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونحن نرحب بالجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بغية المساعدة في تنمية الضفة الغربية وغزة. وقد بذلنا جهوداً حقيقية للتوصل إلى توافق حول مشروع القرار A/51/L.41، الذي يعالج المسألة الهامة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ونحن نعتقد أنه لا يمكن دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا من خلال التعاون. وستشجع التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة في الأراضي السلم والاستقرار في المنطقة.

ومع ذلك، لا ينبغي تفسير مشاركة إسرائيل في توافق الآراء على مشروع القرار هذا على أنه يعني ضمناً أي موقف فيما يتعلق بالمركز الحالي للأراضي المشار إليها بأنها "الأراضي المحتلة". وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأييدنا لا ينطوي على أي أثر فيما يتعلق بموقف إسرائيل فيما يتعلق بالمركز الدائم لهذه الأراضي، وهي مسألة، وفقاً لإعلان المبادئ الموقع في

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه وتأييده لما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في مساعدة الجهود الإنمائية التي يبذلها الشعب الفلسطيني، وخاصة في ميداني الهياكل المؤسسية والإدارة العامة الفعالة. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي في كفالة الاستخدام المنسق والفعال للمساعدة الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني.

إن الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن عملية السلام هي السبيل الوحيد المتاح لجميع شعوب الشرق الأوسط للمضي قدماً نحو التقدم. ونحن نعتقد أن التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة يتطلب أن تتوفر لدى جميع الأطراف روح إيجابية واستعداد للمشاركة بالكامل في المفاوضات. وفي السنوات الأخيرة اعتمدت هذه الجمعية نصوصاً مشابهة لمشروع القرار المعروض علينا بتوافق الآراء، فدللت بذلك على أن روح التعاون هذه متوفرة بالفعل. وبالتالي يسر الاتحاد الأوروبي أن يعرض مشروع القرار هذا وأن يدعو إلى اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في النظر، في إطار البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال، في مشاريع القرارات A/51/L.27/Rev.1 و A/51/L.37/Rev.1 و A/51/L.50/Rev.1، ومشروع المقرر A/51/L.43، وفي إطار البند ٢١ (د) في مشروع القرار A/51/L.41.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل لتعليل تصويته قبل التصويت.

وأذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد بيلغ** (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشاطركم مشاعر السخط لدى إسرائيل إزاء العمل الوحشي الذي وقع قبل يومين وتسبب في مقتل امرأة إسرائيلية، ايتا تزور، وابنها، إيفرام، البالغ من العمر ١٢ عاماً، وجرح خمسة أفراد من أسرتهما خارج رام الله على أيدي اراهابيين فلسطينيين ينتمون إلى الجبهة الشعبية. وإنني أدعو

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.37/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٠/٥١ زاي).

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.50/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة الدولية إلى رواندا من أجل إعادة إدماج اللاجئين العائدين، وإعادة إقرار السلم التام والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.50/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٠/٥١ حاء).

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/51/L.43 المعنون "تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع المقرر A/51/L.43؟

اعتمد مشروع المقرر.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.41 المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.41؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٥٠/٥١).

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ستكون محل تفاوض بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفيما يتعلق بالفقرة ٩، فإننا نأمل أن يكون الجهاز التابع للأمم المتحدة الذي سيقوم بتنظيم الحلقة الدراسية المقترح عقدها تحت رعاية الأمم المتحدة مقبولاً لدى جميع الأطراف.

وتأمل اسرائيل أن تعتمد الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة المزيد من القرارات التوافقية حول المسائل المتصلة بالشرق الأوسط، بدلاً من القرارات السياسية المتحيزة لجانب واحد والبعيدة بالكامل عن الواقع. إن إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة التي وقعتها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، علاوة على معاهدة السلام المبرمة بين اسرائيل والأردن، إنما هي فتوحات بالغة الأهمية تتيح مجالات جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتعاون والرخاء والسلام لمنطقتنا.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في ثلاثة مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد مقدمة في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٢١ من جدول الأعمال.

وأود أن أعلن أنه منذ أن عرض مشروع القرار A/51/L.27/Rev.1، انضمت فرنسا وقطر إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

تبت الجمعية العامة أولاً في مشروع القرار A/51/L.27/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الطارئة الخاصة إلى جزر القمر". ولقد سردت بالفعل أسماء مقدمي مشروع القرار الإضافيين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.27/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٠/٥١ واو).

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.37/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال".

الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في هذا المجال. وتسترعي فقرات منطوق المشروع البالغة ٢٨ فقرة انتباه المجتمع الدولي إلى المشاكل ذات الأولوية في الحالة الاقتصادية الراهنة للقارة.

ويلقي مشروع القرار الضوء على وجه الخصوص على الحاجة الملحة إلى زيادة التعاون مع البلدان التي تشهد توترا سياسيا. وتود منظمة الوحدة الأفريقية أن تنال دعما متزايدا للآلية التي وضعها لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، وبخاصة من أجل تنمية قدراتها في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويحث النص الأمم المتحدة بقوة على أن تدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق التحول السلمي إلى الديمقراطية في أفريقيا.

ولا تزال منظمة الوحدة الأفريقية تعتمد على دعم الأمم المتحدة لكي تتغلب على الحالات الطارئة التي تتسبب فيها الصراعات المسلحة، ولإنهاء الاقتتال ودعم جهود التعمير. كما أنها تعتمد على مساعدات الأمم المتحدة لكي تعالج مشاكل اللاجئين والمشردين.

إننا نأمل بأن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، فقد جاء نتيجة مفاوضات مثمرة مع شركائنا، الذين نوجه إليهم شكرنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نبت الآن في مشروع القرار A/51/L.19/Rev.1.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بيرفيلير (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود إحاطة الأعضاء علما بأنه إذا ما رغبت الجمعية العامة في اعتماد مشروع القرار A/51/L.19/Rev.1، فإنها، بموجب أحكام الفقرة ٢٤ من منطوق مشروع القرار، تحيط علما مع التقدير بتوصيات الاجتماع الذي عُقد بين أمانة منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. كما أنها تطلب عقد اجتماع متابعة في ١٩٩٧ في أديس أبابا لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية العامة يوم الثلاثاء ١٧ كانون الأول/ديسمبر في مشاريع القرارات الأخرى المقدمة تحت البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٢١ من جدول الأعمال.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/51/386)

مشروع قرار (A/51/L.19/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو لعرض مشروع القرار A/51/L.19/Rev.1.

السيد باكال (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أقدم، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، مشروع القرار A/51/L.19/Rev.1 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، وهو التعاون الذي كان على مدار السنوات الماضية وسيلة مفيدة جدا لتعزيز التنمية الأفريقية. لقد واجهت البلدان الأفريقية لأكثر من ثلاثة عقود صعوبات في مجال التنمية. ومن المؤكد أن بعض البلدان حققت تقدما في مجال النمو والتنمية، غير أنه لا يزال يتعين على البعض الآخر أن يجد حولا للمشاكل الحيوية التي يواجهها في هذا المجال.

إن استمرار تدهور التنمية والنمو الاقتصادي في معظم البلدان الأفريقية قد أفضى إلى تزايد الفقر، وارتفاع البطالة، وزيادة التضخم، وانخفاض الإنتاج، وتردي البيئة. وتبرز هذه الأحداث الحاجة الملحة إلى قيام أفريقيا والمجتمع الدولي بزيادة التزامهما ومضاعفة تعاونهما من أجل عكس مسار هذا الاتجاه. وفي ضوء هذه الشواغل يجري تقديم مشروع القرار الراهن لكي تعتمد الجمعية العامة.

يحتوي مشروع القرار A/51/L.19/Rev.1 على ديباجة من ١٧ فقرة تقدم إطارا شاملا للنص. وتصف هذه الفقرات الحالة الإنمائية في أفريقيا، وتشير إلى

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي بإعلان يتعلق ببرنامج عمل الجمعية العامة. إن هذا الجزء من الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة يشارف على الانتهاء، وكما يعلم الأعضاء، مازالت لدينا بضعة بنود في جدول الأعمال ينبغي النظر فيها. ويرد برنامج العمل ليوم الاثنين، ١٦ كانون الأول/ديسمبر، في عدد اليومية الصادر اليوم. وبالنسبة ليوم الثلاثاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر، يجري الآن توزيع برنامج عمل مؤقت في قاعة الجمعية العامة. وأود أن أبين أنه لا ترد في جدول الأعمال المؤقت هذا سوى بنود جدول الأعمال التي يمكنني تحديد مواعيدها في هذا الوقت. وأية إضافات أخرى إليه سيعلن عنها يوم الاثنين.

التوصيات المتفق عليها في اجتماع ١٩٩٥، واعتماد إجراءات مشتركة جديدة وفعالة.

من المتوقع للدورة التي ستعقد في ١٩٩٧ أن تدوم لمدة خمسة أيام. وسيعقد اجتماعان كل يوم، توفّر لهما خدمات الترجمة الشفوية من الانكليزية إلى الفرنسية ومن الفرنسية إلى الانكليزية. وبالإضافة إلى ذلك، ستتطلب الجلسة ٥٠ صفحة من الوثائق قبل انعقاد الدورة، و ٧٥ صفحة من الوثائق أثناء انعقاد الدورة، تترجم وتصدر بالانكليزية والفرنسية؛ و ٢٤ صفحة من الوثائق بعد انتهاء الدورة تترجم وتصدر بجميع اللغات الرسمية الست.

وستدرج هذه الدورة كإضافة إلى خطة المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٩٧. وجرى استعراض ما أضيف إلى خطة المؤتمرات في ضوء المتطلبات الأخرى. وبيّنت الأمانة العامة للجنة الخامسة في وثيقتها A/C.5/51/22/Add.1 أن الاجتماع بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يمكن استيعابه ضمن الموارد المتاحة لخدمة المؤتمرات.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.19/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.19/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.19/Rev.1 (القرار ١٥١/٥١).

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٤٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**برنامج العمل**

**يشغل الرئيس مقعد الرئاسة**

يشغل السيد بوماتيس (لاتفيا)، نائب الرئيس،  
مقعد الرئاسة.

الرئيس بالتبابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن  
أدلي ببيان يتعلق ببرنامج عمل الجمعية العامة. ستعقد  
الجمعية العامة صباح يوم الاثنين ١٦ كانون الأول/  
ديسمبر مناقشة بشأن البند ٥٦ من جدول الأعمال،  
المعنون، "الحالة في البوسنة والهرسك" بعد النظر في  
تقارير اللجنة السادسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.